



البنية الفكرية والتنظيمية ل(صرح الخلافة المزعوم) وأثرها في تخصص قاضي التحقيق المختص بقضايا الإرهاب

The Intellectual and Organizational Structure of the “Alleged Caliphate Edifice” and Its Impact on the Jurisdiction of the Investigative Judge Specialized in Terrorism Cases

الدكتور فائق زيدان خلف، قاضي- مجلس القضاء الأعلى - العراق

الدكتورة فرح جبار هاشم، أستاذ مساعد- جامعة بغداد - العراق

القاضي رائد حميد حسين، قاضي- مجلس القضاء الأعلى - العراق

Dr. Faiq Zaidan Khalaf, Judge – Supreme Judicial Council – Iraq

Dr. Farah Jabbar Hashim, Assistant Professor – University of Baghdad – Iraq

Judge Raed Hamid Hussein, Judge – Supreme Judicial Council – Iraq

<https://doi.org/10.57072/m4patp62>

نشرت في 2026/09/30

المستخلص:

البحث إلى أن الإمام بطبيعة الفكر المتطرف وهياكل التنظيمات الإرهابية يمثل عاملاً مهماً في تطوير كفاءة التحقيق القضائي وتعزيز فاعلية العدالة الجنائية في مواجهة جرائم الإرهاب.

الكلمات المفتاحية: تنظيم داعش، التطرف، الإرهاب، الخلايا الإرهابية.

Abstract:

This study examines the concept of the “alleged caliphate edifice” as promoted by extremist organizations, particularly the Islamic State (ISIS), as an intellectual and organizational construct aimed at conferring religious and political legitimacy upon its violent activities. The research focuses on analyzing the ideological foundations upon which this project is established and identifying the organizational and leadership structures adopted by the group in managing its activities and expanding its influence. It also highlights the propaganda discourse and mobilizing terminology employed by such organizations

يتناول هذا البحث دراسة مفهوم صرح الخلافة المزعوم كما تطرحه التنظيمات المتطرفة وبخاصة تنظيم داعش بوصفه بناءً فكرياً وتنظيمياً يسعى إلى إضفاء المشروعية الدينية والسياسية على أنشطته العنيفة ويركز البحث على تحليل الأسس الأيديولوجية التي يقوم عليها هذا المشروع والكشف عن البنية التنظيمية والقيادية التي يعتمد عليها التنظيم في إدارة نشاطاته وتوسيع نفوذه كما يسلط الضوء على الخطاب الدعائي والمصطلحات التعبوية التي تستخدمها هذه الجماعات في استقطاب الأفراد وتبرير الممارسات الإرهابية ومن ناحية أخرى يناقش البحث أهمية فهم هذه البنية الفكرية والتنظيمية في تأهيل قاضي التحقيق المختص بقضايا الإرهاب إذ يسهم ذلك في تعزيز قدرته على تحليل الوقائع الجنائية وربط الأدلة المادية بالسياق الفكري والتنظيمي الذي تنشأ فيه الجريمة الإرهابية كما يساعد هذا الفهم على تكوين رؤية أعمق لدوافع المتهمين وآليات عمل التنظيمات المتطرفة الأمر الذي يدعم بناء القناعة القضائية على أسس علمية وقانونية راسخة إذ يخلص

تنظيم ما يسمى بـ الدولة الإسلامية إذ حاول هذا التنظيم تقديم نفسه بوصفه كياناً سياسياً ودينياً قائماً على أساس ديني وتاريخي مستنداً إلى خطاب أيديولوجي يوظف النصوص الدينية تأويلاً وتفسيراً لخدمة أهدافه التنظيمية والسياسية¹ إذ لا يقتصر هذا المشروع على مجرد خطاب دعائي بل يقوم على بنية فكرية وتنظيمية معقدة تتضمن منظومة من المفاهيم والمصطلحات الخاصة مثل التمكين والهجرة والبيعة والولايات فضلاً عن هيكل تنظيمي يتدرج من القيادة العليا إلى الوحدات التنفيذية الميدانية وقد أسهم هذا البناء في إضفاء طابع مؤسساتي على نشاط التنظيم الأمر الذي مكّنه من إدارة مناطق واسعة لفترات معينة وتوسيع دائرة التجنيد والاستقطاب² وقد أظهرت الدراسات المعاصرة أن فهم البنية الفكرية والتنظيمية للتنظيمات الإرهابية يمثل عنصراً أساسياً في تحليل سلوكها الإجرامي وآليات عملها إذ إن الجرائم التي ترتكبها هذه التنظيمات لا يمكن فهمها بمعزل عن السياق الأيديولوجي والتنظيمي الذي تنشأ فيه³ كما أن الخطاب الأيديولوجي الذي تتبناه هذه الجماعات يؤدي دوراً محورياً في تشكيل دوافع أعضائها وتبرير ممارساتهم العنيفة، الأمر الذي يجعل من دراسته وتحليله ضرورة علمية وقانونية لفهم طبيعة هذه الجرائم⁴ وفي هذا السياق تبرز أهمية الدور الذي يضطلع به قاضي التحقيق المختص بقضايا الإرهاب إذ يتطلب التعامل مع هذا النوع من القضايا فهماً عميقاً لطبيعة التنظيمات المتطرفة وبنيتها الفكرية والتنظيمية بما يساعد على تفسير الوقائع الجنائية وتحليل الأدلة وربطها بالسياق التنظيمي الذي تنشأ فيه الجريمة الإرهابية فالقاضي الذي يمتلك معرفة

to recruit individuals and justify terrorist practices.

Furthermore, the study discusses the significance of understanding this intellectual and organizational structure in qualifying the investigative judge specialized in terrorism cases. Such understanding contributes to enhancing the judge's ability to analyze criminal incidents and connect material evidence to the intellectual and organizational context in which terrorist crimes emerge. It also assists in developing a deeper perception of the motives of the accused and the operational mechanisms of extremist organizations, thereby supporting the formation of judicial conviction on solid scientific and legal grounds.

The study concludes that comprehensive knowledge of extremist ideology and the structures of terrorist organizations constitutes an essential factor in improving the efficiency of judicial investigations and strengthening the effectiveness of criminal justice in confronting terrorism-related crimes.

Keywords: ISIS (Islamic State), Extremism, Terrorism, Terrorist Cells.

المقدمة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في ظاهرة التطرف العنيف والإرهاب المنظم حيث سعت بعض التنظيمات المتطرفة إلى بناء أطر أيديولوجية وتنظيمية تمنح أنشطتها العنيفة مظهراً من مظاهر الشرعية الدينية والسياسية ومن أبرز هذه الأطر ما يُعرف بـ مشروع الخلافة المزعومة الذي تبنته بعض التنظيمات الإرهابية المعاصرة وعلى رأسها

¹ العدواني، أحمد بن سعد، تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة والتطور والبنية الفكرية، دار الفكر المعاصر، عمان، 2017، ص 85-92.

² Lister, Charles R., The Islamic State: A Brief Introduction, Brookings Institution Press, Washington, D.C., 2015, pp. 23-35.

³ Hoffman, Bruce, Inside Terrorism, 2nd ed., Columbia University Press, New York, 2006, pp. 35-52.

⁴ Crenshaw, Martha, Explaining Terrorism: Causes, Processes and Consequences, Routledge, New York, 2011, pp. 68-79.

مرجعاً علمياً يساهم في تطوير الدراسات القانونية والجنائية المرتبطة بموضوع الإرهاب والتطرف الفكري.

اشكالية البحث:

تشهد الجرائم الإرهابية المعاصرة تطوراً ملحوظاً في بنيتها الفكرية والتنظيمية ولا سيما لدى التنظيمات المتطرفة التي تسعى إلى توظيف مفاهيم دينية وسياسية لإضفاء المشروعية على أنشطتها العنيفة ومن أبرزها ما يُعرف بـ صرح الخلافة المزعوم الذي تطرحه بعض التنظيمات بوصفه إطاراً أيديولوجياً وتنظيماً يهدف إلى استقطاب الأتباع وتبرير الأفعال الإرهابية وقد أدى هذا الخطاب المؤدلج إلى خلق منظومة فكرية معقدة تتداخل فيها الدوافع العقائدية والتنظيمية مع السلوك الإجرامي

وفي ظل هذه التعقيدات يواجه قاضي التحقيق المختص بقضايا الإرهاب تحديات متزايدة في فهم طبيعة هذه التنظيمات وآليات عملها وخطابها الأيديولوجي، الأمر الذي قد يؤثر في تفسير الوقائع الجنائية وتحليل الأدلة المرتبطة بالجرائم الإرهابية ومن هنا تبرز الإشكالية الأساسية التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها والمتمثلة في مدى تأثير فهم البنية الفكرية والتنظيمية لصرح الخلافة المزعوم في تعزيز كفاءة قاضي التحقيق وتمكينه من التعامل مع قضايا الإرهاب بقدر أكبر من الدقة والوعي بالسياق الفكري والتنظيمي الذي تنشأ فيه هذه الجرائم.

وعليه يحاول هذا البحث الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى يساهم فهم البنية الفكرية والتنظيمية للتنظيمات المتطرفة ولا سيما ما يسمى بصرح الخلافة المزعوم في تأهيل قاضي التحقيق المختص بقضايا الإرهاب وتعزيز قدرته على تحليل الأدلة والوقائع المرتبطة بالجرائم الإرهابية؟

فرضيات البحث

ينطلق هذا البحث من مجموعة من الفرضيات العلمية التي تسعى الدراسة إلى اختبارها وتحليلها ويمكن إجمالها فيما يأتي:

بطبيعة الفكر المتطرف وآليات عمل التنظيمات الإرهابية يكون أكثر قدرة على تحليل الأدلة وتقدير مدى ارتباط المتهمين بالبنية التنظيمية للجماعات المتطرفة ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي يسعى إلى دراسة صرح الخلافة المزعوم من منظور فكري وتنظيمي وتحليل أثر فهم هذه البنية في تأهيل قاضي التحقيق المختص بقضايا الإرهاب بما يساهم في تعزيز كفاءة التحقيقات القضائية وبناء قناعة قضائية تستند إلى فهم علمي دقيق لطبيعة الجرائم الإرهابية وسياقها التنظيمي.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعاً يتصل بصورة مباشرة بظاهرة التطرف العنيف والجرائم الإرهابية التي أصبحت تمثل تحدياً أمنياً وقانونياً معاصراً ولا سيما في ظل اعتماد التنظيمات المتطرفة على بناء أيديولوجي وتنظيمي معقد يسعى إلى إضفاء المشروعية الدينية والسياسية على ممارساتها الإجرامية تحت مسمى صرح الخلافة المزعوم ومن ثم فإن دراسة هذا البناء الفكري والتنظيمي تمثل مدخلاً مهماً لفهم طبيعة هذه التنظيمات وأساليب عملها وخطابها التعبوي. كما تبرز أهمية البحث في إسهامه في تعزيز المعرفة القضائية لدى قضاة التحقيق المختصين بقضايا الإرهاب إذ يساعد فهم البنية الفكرية والتنظيمية للتنظيمات المتطرفة على تفسير سلوك المتهمين ودوافعهم وربط الأدلة المادية بالسياق الفكري والتنظيمي الذي تنشأ فيه الجريمة الإرهابية، الأمر الذي يساهم في بناء قناعة قضائية أكثر دقة وموضوعية وتتجلى أهمية البحث كذلك في كونه يسلط الضوء على الدور المعرفي والتأهيلي للقاضي الجنائي في مواجهة الجرائم الإرهابية ويؤكد ضرورة تزويد القضاة بالمعرفة المتخصصة المتعلقة بفكر التنظيمات المتطرفة وآليات عملها بما يعزز من كفاءة التحقيقات القضائية ويساهم في دعم منظومة العدالة الجنائية في التصدي لجرائم الإرهاب كما يمكن أن يشكل هذا البحث

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة مفهوم صرح الخلافة المزعوم لدى التنظيمات المتطرفة من خلال تحليل بنيته الفكرية والتنظيمية والمالية والإعلامية والكشف عن الأبعاد التي يقوم عليها هذا البناء الأيديولوجي كما يستعين البحث بـ المنهج التحليلي القانوني لبيان أثر فهم هذه البنية في تأهيل قاضي التحقيق المختص بقضايا الإرهاب وتمكينه من تفسير الوقائع الجنائية المرتبطة بالتنظيمات الإرهابية وربطها بالسياق الفكري والتنظيمي الذي تنشأ فيه ويهدف هذا المنهج إلى الربط بين الدراسة الفكرية والتنظيمية للتنظيمات المتطرفة وبين التطبيق القضائي العملي في مجال التحقيق في جرائم الإرهاب بما يسهم في تعزيز كفاءة التحقيقات القضائية وفهم طبيعة هذه الجرائم ودوافعها ولتحقيق أهداف البحث والإجابة عن إشكاليته تم تقسيمه إلى أربعة مباحث رئيسة على النحو الآتي:

الفرع الأول-المبحث الأول: ماهية صرح الخلافة المزعوم
المطلب الأول: مفهوم صرح الخلافة المزعوم في خطاب تنظيم داعش الإرهابي
المطلب الثاني: الأسس الفكرية لصرح الخلافة
المطلب الثالث: الهيكل الإداري لتنظيم داعش الإرهابي
المطلب الرابع: مقومات صرح الخلافة وأهميته في التحليل القضائي لكشف جرائم تنظيم داعش الإرهابي
الفرع الثاني-المبحث الثاني: مفاهيم البعد العقائدي لصرح الخلافة

المطلب الأول: الحاكمية
المطلب الثاني: التكفير
المطلب الثالث: البيعة
المطلب الرابع: الولاء والبراء
المطلب الخامس: فقه التمكين

1. تقوم فرضية البحث الأولى على أن ما يُسمّى بـ صرح الخلافة لدى التنظيمات المتطرفة ليس كياناً دينياً مشروعاً بل هو بناء أيديولوجي وتنظيمي صاغته هذه التنظيمات لتبرير ممارساتها العنيفة وإضفاء الشرعية على أنشطتها الإرهابية .
2. تفترض الدراسة أن التنظيمات الإرهابية تعتمد على بنية فكرية مؤدجلة وخطاب تعبوي ممنهج يستند إلى تأويلات متشددة للنصوص الدينية بهدف تجنيد الأفراد وترسيخ الطاعة التنظيمية داخل هياكلها القيادية .
3. تفترض الدراسة أيضاً أن فهم البنية الفكرية والتنظيمية للتنظيمات المتطرفة يسهم بصورة مباشرة في تعزيز كفاءة قاضي التحقيق المختص بقضايا الإرهاب، من خلال تمكينه من تفسير الأدلة والوقائع الجنائية في ضوء السياق الفكري والتنظيمي الذي تنشأ فيه الجريمة الإرهابية .
4. تتطرق فرضية أخرى مفادها أن إلمام قاضي التحقيق بالمصطلحات والخطاب الأيديولوجي الذي تتبناه التنظيمات الإرهابية يساعد على تحليل سلوك المتهمين وفهم دوافعهم التنظيمية مما يدعم بناء القناعة القضائية بصورة أكثر دقة وموضوعية .
5. كما تفترض الدراسة أن تطوير برامج تأهيلية ومعرفية متخصصة لقضاة التحقيق في مجال فكر التنظيمات المتطرفة وآليات عملها يسهم في رفع مستوى كفاءة التحقيقات القضائية المتعلقة بجرائم الإرهاب.

هدف البحث

وعليه يهدف هذا البحث إلى تحليل مفهوم "صرح الخلافة" كما طرحه تنظيم داعش وبيان الفوارق الجوهرية بين الادعاء الأيديولوجي والضوابط الفقهية التاريخية لمفهوم الخلافة وصولاً إلى تفكيك الخطاب المتطرف وإبراز أثره في تكوين القصد الجرمي بما يعزز قدرة القضاء على التعامل العلمي الدقيق مع قضايا الإرهاب المرتبطة بهذا المفهوم.

الفرع الثالث-المبحث الثالث: الأبعاد المالية والإعلامية

لصرح الخلافة

المطلب الأول: الأسس المالية

أولاً: عائدات النفط

ثانياً: الإتاوات والضرائب القسرية

ثالثاً: الغنية

رابعاً: التبرعات والتمويل غير المشروع

المطلب الثاني: وسائل الخطاب الإعلامي

أولاً: المنصات الإعلامية

ثانياً: صناعة الخطاب الدعائي

ثالثاً: استقطاب الفئات الهشة وتجنيدها

الفرع الرابع-المبحث الرابع علاقة فهم صرح الخلافة بتأهيل

قاضي التحقيق المختص بقضايا الإرهاب

المطلب الأول: فهم البنية الفكرية للتنظيم وفهم الدافع

الجنائي

المطلب الثاني: فهم الهيكل التنظيمي وتحديد المسؤولية

الجنائية

المطلب الثالث: فهم آليات التجنيد وكشف الشبكات

المطلب الرابع: فهم المنظومة الشرعية للتنظيم وكشف

أساليب التمويه

المطلب الخامس: أثر فهم صرح الخلافة وتفصيله على

نجاح قاضي التحقيق

الفرع الأول-المبحث الأول: ماهية صرح الخلافة

المزعوم

المطلب الأول: مفهوم صرح الخلافة في خطاب

تنظيم داعش الإرهابي

يمثل مفهوم صرح الخلافة في خطاب تنظيم داعش الركيزة

الفكرية والسياسية التي حاول التنظيم من خلالها إضفاء

الشرعية على مشروعه المسلح، فالتنظيم لم يقدم نفسه بوصفه مجرد جماعة مسلحة أو حركة تمرد بل سعى إلى تقديم ذاته باعتباره كياناً سياسياً دينياً يدّعي أنه الامتداد الشرعي الوحيد للخلافة الإسلامية، وقد تجسّد هذا الادعاء بشكل واضح عندما أعلن التنظيم في حزيران/يونيو 2014 ما سمّاه قيام الخلافة ونصّب زعيمه آنذاك أبو بكر البغدادي خليفةً للمسلمين داعياً المسلمين في مختلف أنحاء العالم إلى مبايعته باعتباره صاحب السلطة الشرعية العليا في إدارة شؤون الأمة وتطبيق الشريعة وفق تصوره الخاص¹.

وقد استند التنظيم في هذا الطرح إلى توظيف مفاهيم تاريخية مرتبطة بنظام الحكم في التراث الإسلامي مثل مفهوم "الإمامة" أو "الخلافة"، لكنه أعاد تفسيرها ضمن إطار أيديولوجي يخدم مشروعه السياسي والعسكري، فبدلاً من النظر إلى الخلافة بوصفها نظاماً تاريخياً ارتبط بشروط فقهية وسياسية معقدة، قدّمها التنظيم كالتزام ديني مباشر يفرض على المسلمين مبايعة من يعلن نفسه خليفة متى ما توفرت لديه القدرة العسكرية والسيطرة على الأرض².

إلا أن هذا الطرح قوبل بانتقادات واسعة من قبل علماء المسلمين والمؤسسات الدينية، الذين أكدوا أن إعلان التنظيم للخلافة لا يستند إلى الأسس الشرعية أو التاريخية المعروفة في الفقه السياسي الإسلامي، فقد بيّنت العديد من الدراسات أن مفهوم الخلافة في التراث الإسلامي كان يرتبط بشروط تتعلق برضا الأمة وتحقيق المصلحة العامة وتجنب الفتنة والاقتتال، وهي شروط لم تتحقق في تجربة التنظيم الذي اعتمد العنف والتكفير وسيلة لفرض سلطته³.

المطلب الثاني: الأسس الفكرية لصرح الخلافة

يقوم مفهوم "صرح الخلافة" في أدبيات تنظيم داعش على مجموعة من الأسس الفكرية والأيدولوجية التي تشكل الإطار النظري الذي يستند إليه التنظيم في تبرير ممارساته

¹ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تنظيم داعش: النشأة والتطور والرؤى المستقبلية، أبوظبي، 2018.

² مركز المسبار للدراسات والبحوث، تنظيم الدولة الإسلامية: البنية الفكرية والاستراتيجية، دبي، 2016.

³ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تنظيم الدولة الإسلامية: الفكر والممارسة، الدوحة، 2019.

ومن أبرز هذه الأسس فكرة إقامة الإمام الجامع حيث يرى التنظيم أن وجود خليفة واحد للمسلمين يمثل شرطاً أساسياً لقيام الدولة الإسلامية ومن هذا المنطلق اعتبر التنظيم أن مبايعة زعيمه تمثل واجباً شرعياً على جميع المسلمين وأن أي سلطة سياسية أخرى لا تستند إلى هذه البيعة تُعد سلطة غير شرعية¹.

كما يعتمد التنظيم على مفهوم السيطرة المكانية إذ يرى أن السيطرة الفعلية على الأرض تمثل شرطاً ضرورياً لإعلان الخلافة وقد حاول التنظيم تطبيق هذا المفهوم من خلال السيطرة على مناطق واسعة في العراق وسوريا خلال الفترة الممتدة بين عامي 2014 و2017 حيث أعلن تلك المناطق جزءاً من دولة الخلافة وفق تصوره الخاص².

إلى جانب ذلك يتبنى التنظيم تفسيراً متشدداً وانتقائياً للنصوص الدينية إذ يعتمد قراءة حرفية لبعض النصوص الفقهية ويقوم بتوظيفها خارج سياقها التاريخي والفقهى لتبرير العنف والتوسع ويظهر هذا التوجه بوضوح في تبنيه لمفهوم "الولاء والبراء" الذي يفسره التنظيم بطريقة تقوم على تقسيم العالم إلى معسكرين متقابلين: معسكر الإيمان ومعسكر الكفر مع اعتبار القتال وسيلة أساسية لتوسيع نفوذ التنظيم وإقامة دولته المزعومة³ كما يرفض التنظيم النظام الدولي المعاصر ويعتبر الحدود السياسية بين الدول الإسلامية حدوداً غير شرعية وهو ما دفعه إلى الدعوة لإلغائها واستبدالها بكيان سياسي عابر للحدود وقد استخدم التنظيم هذا الخطاب لتبرير تحركاته العسكرية ومحاولاته التوسع في مناطق مختلفة من الشرق الأوسط⁴.

المطلب الثالث: الهيكل الإداري لتنظيم داعش الإرهابي

يشكل مفهوم الولايات أحد العناصر الأساسية في البناء التنظيمي والإداري لتنظيم داعش إذ اعتمد التنظيم هذا المصطلح للدلالة على وحدة إدارية-جغرافية تخضع لسلطته المركزية ضمن ما يسميه دولة الخلافة وقد استلهم التنظيم هذا المفهوم من التجربة التاريخية للدولة الإسلامية حيث كانت الخلافة تُقسّم إلى ولايات يديرها ولاة يمثلون السلطة المركزية في الأقاليم المختلفة غير أن التنظيم أعاد توظيف هذا المفهوم في إطار أيديولوجي وتنظيمي يخدم مشروعه السياسي والعسكري المعاصر .

حيث ان الولاية في فكر التنظيم لم تكن مجرد تقسيم إداري لإدارة الأراضي التي يسيطر عليها بل كانت أداة لإضفاء صبغة شرعية دينية على السيطرة المسلحة وإطاراً لتوسيع النفوذ خارج الحدود الوطنية إضافة إلى كونها وسيلة لربط الفروع الخارجية بالمركز عبر نظام البيعة والولاء التنظيمي²؛³

ومن خلال هذا التصور حاول التنظيم تقديم نفسه بوصفه كياناً سياسياً متكاملاً يمتلك مؤسسات إدارية وأمنية وقضائية وليس مجرد جماعة مسلحة فقد سعى إلى محاكاة نموذج الدولة من خلال إنشاء هيكل تنظيمي هرمي واضح تنتزع فيه الصلاحيات بين القيادة العليا والأجهزة الإدارية المختلفة وفي قمة هذا الهرم التنظيمي يأتي الخليفة بوصفه القيادة العليا للتنظيم فبعد إعلان ما سُمّي بقيام الخلافة عام 2014 نصّب التنظيم زعيمه آنذاك أبو بكر البغدادي خليفةً للمسلمين واعتبره المرجعية العليا سياسياً وعسكرياً وشرعياً وقد تركزت في يد الخليفة صلاحيات واسعة تشمل تعيين القيادات العليا وعزلها وتحديد السياسات العامة، وإصدار التوجيهات الاستراتيجية التي توجه نشاط التنظيم في مختلف المجالات

^{1 3} مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تنظيم داعش: النشأة والتطور والرؤى المستقبلية، أبوظبي، 2018 .

²مركز المسبار للدراسات والبحوث، تنظيم الدولة الإسلامية: البنية الفكرية والاستراتيجية، دبي، 2016 .

³المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تنظيم الدولة الإسلامية: الفكر والممارسة، الدوحة، 2019 .

⁴مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (2017). التطرف والإرهاب: الجنور الفكرية والمعالجات. الرياض: مركز الملك فيصل.

ويُلي الخليفة في التسلسل التنظيمي مجلس الشورى الذي يُعدّ أعلى هيئة استشارية في بنية التنظيم وتتمثل مهامه المعلنة في إقرار السياسات العامة واختيار القيادات العليا وممارسة نوع من الرقابة الشكلية على الأداء الإداري والعسكري للتنظيم غير أن العديد من الدراسات تشير إلى أن الدور الفعلي لهذا المجلس كان محدوداً نسبياً نظراً للطابع المركزي الشديد الذي اتسمت به إدارة التنظيم حيث ظلت السلطة الحقيقية مركزة إلى حد كبير في يد القيادة العليا¹ إلى جانب ذلك أنشأ التنظيم مجموعة من الأجهزة الإدارية التي أطلق عليها اسم الدواوين في محاولة لمحاكاة الهيكل الوزاري في الدول الحديثة فقد أسس التنظيم عدداً من الدواوين المتخصصة التي تتولى إدارة مختلف شؤون الحياة في المناطق الخاضعة لسيطرته ومن أبرز هذه الدواوين: ديوان القضاء والمظالم الذي يتولى الإشراف على المحاكم الشرعية وديوان الجند المسؤول عن إدارة الشؤون العسكرية وديوان الزكاة المكلف بجمع الموارد المالية وديوان الحسبة المعني بمراقبة السلوك العام وفق تفسير التنظيم للشريعة إضافة إلى ديوان الإعلام الذي يدير النشاط الدعائي للتنظيم وديوان التعليم المسؤول عن المناهج التعليمية في المناطق الخاضعة لسيطرته وقد مثّلت هذه الدواوين محاولة لبناء منظومة إدارية متكاملة تعكس سعي التنظيم إلى إنشاء دولة موازية تمتلك مؤسسات سياسية وإدارية واقتصادية² وفي إطار هذا البناء المؤسسي اعتمد التنظيم نظام الولايات بوصفه الأساس الإداري لإدارة الأراضي التي يسيطر عليها فالولاية في مفهوم التنظيم هي وحدة إدارية تخضع لقيادة "والي" يتم تعيينه من قبل القيادة المركزية ويتولى إدارة شؤون الإقليم من النواحي الأمنية والمالية والقضائية ويتمتع والي

بصلاحيات تنفيذية واسعة في إدارة الولاية إلا أن القرارات الاستراتيجية الكبرى تبقى خاضعة للقيادة المركزية⁴ في التنظيم مما يعكس طبيعة العلاقة بين المركز والأطراف في البنية التنظيمية لداعش³

ويتسم نظام الولايات لدى التنظيم بعدة خصائص أساسية أول هذه الخصائص يتمثل في الارتباط الوثيق بنظام البيعة إذ لا تُعدّ أي منطقة ولاية تابعة للتنظيم إلا بعد إعلان البيعة للخليفة من قبل الجماعات أو الأفراد المسيطرين عليها أما الخاصية الثانية فتتمثل في الاستقلال التنفيذي الجزئي حيث تتمتع الولايات بقدر من الإدارة المحلية في تسير شؤونها اليومية مع بقاء القرار الاستراتيجي في يد القيادة المركزية وتتمثل الخاصية الثالثة في الامتداد الجغرافي الواسع إذ لم يقتصر نظام الولايات على المناطق التي سيطر عليها التنظيم في العراق وسوريا بل امتد ليشمل مناطق أخرى خارج نطاق سيطرته المباشرة²

وقد تجلّى هذا النظام بوضوح في المناطق التي سيطر عليها التنظيم داخل العراق وسوريا بعد عام 2014 حيث قام بتقسيم هذه المناطق إلى عدد من الولايات الإدارية ففي العراق على سبيل المثال أعلن التنظيم عن ولايات مثل ولاية نينوى وولاية الأنبار وولاية صلاح الدين إضافة إلى ولاية الفرات التي امتدت عبر الحدود بين العراق وسوريا وكان لكل ولاية هيكل إداري يتضمن والياً يشرف على إدارة الإقليم ومجلساً شرعياً يتولى إصدار الأحكام وفق تفسير التنظيم للشريعة إضافة إلى جهاز أمني يتولى ضبط الأمن الداخلي ومحاكم شرعية للنظر في النزاعات وجهاز مالي مسؤول عن إدارة الموارد وجباية الضرائب والزكاة وقد عكس هذا التنظيم

¹Gerges, F. A. (2016). *ISIS: A History*. Princeton: Princeton University Press.

²King Faisal Center for Research and Islamic Studies, *Report on the Structure and Institutions of ISIS*, Riyadh, 2017.

³المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، *القراءة النقدية لممارسات تنظيم داعش من منظور فكري وديني*، الدوحة، 2019 .

سعى تنظيم داعش إلى تقديم ما سماه صرح الخلافة بوصفه نظاماً سياسياً متكاملًا يضم مؤسسات إدارية وأمنية وقضائية مختلفة فقد أعلن التنظيم إنشاء جهاز قضائي خاص به أطلق عليه اسم المحاكم الشرعية، وهي محاكم كانت تعمل وفق تفسيره الخاص للشرعية الإسلامية كما أنشأ أجهزة أمنية وعسكرية متعددة تولت إدارة العمليات القتالية وضبط الأمن في المناطق التي كان يسيطر عليها².

إضافة إلى ذلك، عمل التنظيم على إنشاء منظومة مالية وإدارية تضمنت ما يُعرف ببيت المال إلى جانب فرض الجباية والضرائب على السكان المحليين والأنشطة الاقتصادية في المناطق الخاضعة لسيطرته كما أنشأ جهازاً إعلامياً واسع التأثير تولّى إنتاج ونشر المواد الدعائية التي تروج لفكرة الخلافة وتعمل على استقطاب الأنصار من مختلف أنحاء العالم² غير أن هذا البناء الذي حاول التنظيم تصويره بوصفه صرحاً للخلافة قوبل برفض واسع من قبل المؤسسات الدينية والعلمية التي أكدت أن ممارسات التنظيم تتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية ومبادئها الأساسية خاصة في ظل اعتماده العنف الممنهج ضد المدنيين وتكفير المخالفين وفرض سلطته بالقوة³.

وتبرز أهمية دراسة هذا المفهوم في المجال القضائي إذ إن فهم البنية الفكرية والتنظيمية التي قام عليها ادعاء التنظيم بالخلافة يساعد القضاة والمحققين في تحليل طبيعة الجرائم المرتكبة من قبل أفرادها فالكثير من الأفعال الإرهابية التي ارتكبتها التنظيم تم تبريرها ضمن إطار تنفيذ "أحكام الخلافة" سواء في مجال التجنيد أو التمويل أو فرض البيعة أو ارتكاب أعمال العنف ومن هنا فإن فهم هذا البناء الأيديولوجي يمثل مدخلاً مهماً لتكييف هذه الأفعال قانونياً وكشف الطابع الزائف للمرتكبات التي استند إليها التنظيم في تبرير ممارساته

الإداري درجة ملحوظة من المركزية والانضباط المؤسسي في إدارة المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم¹ ولم يقتصر مفهوم الولاية على المناطق التي سيطر عليها التنظيم داخل العراق وسوريا بل قام بتوسيعه ليشمل ما عُرف بالولايات الخارجية في إطار استراتيجية تهدف إلى توسيع نفوذه عالمياً فقد أعلن التنظيم عن ولايات خارجية في عدة مناطق من العالم مثل ولاية سيناء في مصر وولايات في ليبيا إضافة إلى ارتباطه بجماعات مسلحة في نيجيريا أعلنت مبايعتها للتنظيم وهو ما اعتبره التنظيم دليلاً على امتداد دولة الخلافة إلى خارج حدود الشرق الأوسط وقد اعتمدت هذه الولايات الخارجية على نموذج تنظيمي مشابه يقوم على إعلان البيعة للقيادة المركزية مقابل الاعتراف بها كجزء من البنية التنظيمية للتنظيم²

وتشير الدراسات المتخصصة في تحليل التنظيمات الإرهابية إلى أن نظام الولايات كان يمثل بالنسبة لداعش أداة استراتيجية لتحقيق عدة أهداف في آن واحد فهو من جهة يمنح التنظيم مظهراً مؤسسياً يوحي بوجود دولة قائمة ومن جهة أخرى يسمح له بتوسيع نطاق نشاطه خارج المناطق التي يسيطر عليها مباشرة عبر ربط الجماعات المحلية به من خلال نظام البيعة والولاء التنظيمي¹ ومن ثم فإن فهم هذا النظام يعد أمراً مهماً في تحليل طبيعة التنظيم وبنية المؤسسة كما يساعد في تفسير كيفية تمكنه من إدارة مناطق واسعة نسبياً خلال فترة سيطرته فضلاً عن فهم آليات تمدده العابر للحدود في إطار الشبكات الجهادية المعاصرة.

المطلب الرابع: مقومات صرح الخلافة وأهميته في تحليل القضائي لكشف جرائم تنظيم داعش الإرهابي

¹ مركز المسبار للدراسات والبحوث، تنظيم داعش: البنية الفكرية والتنظيمية والجرائم المرتكبة، دبي، 2016
² المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، القراءة النقدية لممارسات تنظيم داعش من منظور فكري وديني، الدوحة، 2019
³ Hassan, H., & Weiss, M. (2015). ISIS: Inside the Army of Terror. New York: Regan Arts .

الفرع الثاني-المبحث الثاني: مفاهيم البعد العقائدي لصرح الخلافة

المطلب الأول: الحاكمية

يُعدّ مفهوم الحاكمية من المفاهيم المحورية في البناء الأيديولوجي الذي يستند إليه تنظيم داعش في تبرير مواقفه السياسية والعسكرية ويشير هذا المفهوم في خطاب التنظيم إلى أن السيادة والتشريع حقّ خالص لله وحده وأن أي نظام سياسي يعتمد تشريعات بشرية أو يحتكم إلى دستور وضعي يُعدّ - وفق تصورهم - نظاماً غير شرعي أو ما يصفونه بـ الطاغوت ومن هذا المنطلق يرفض التنظيم شرعية الأنظمة السياسية المعاصرة ويعتبرها أنظمة جاهلية ينبغي إسقاطها بالقوة من أجل إقامة ما يسمّيه "حكم الله" أو الدولة الإسلامية¹ وقد شكّل هذا الفهم أحد المرتكزات الفكرية الأساسية التي اعتمد عليها التنظيم في تبرير نشاطه المسلح وسعيه إلى تقويض النظام السياسي القائم في الدول التي ينشط فيها.

يرتبط مفهوم الحاكمية في فكر داعش بجذور فكرية تعود إلى بعض الكتابات الأيديولوجية في الحركات الإسلامية خلال القرن العشرين ولا سيما لدى المفكر الباكستاني أبو الأعلى المودودي والمفكر المصري سيد قطب فقد طرح المودودي فكرة "حاكمية الله" باعتبارها أساس النظام السياسي الإسلامي، في حين ركّز سيد قطب على فكرة جاهلية المجتمع² وضرورة تحكيم الشريعة الإسلامية بوصفها مصدر الوحيد للتشريع وقد قامت التيارات الجهادية اللاحقة بإعادة تفسير هذه الأفكار وتوظيفها في سياق سياسي راديكالي وصولاً إلى تنظيم داعش الذي أعاد صياغتها في

إطار أكثر تشدداً، وجعلها أساساً لتكفير الأنظمة السياسية المعاصرة واعتبار مواجهتها واجباً دينياً³ وبهذا المعنى لم يعد مفهوم الحاكمية مجرد فكرة نظرية حول مصدر التشريع بل تحول في خطاب التنظيم إلى أداة أيديولوجية لتبرير الصراع المسلح ضد الدول والمؤسسات القائمة.

ويتجلى مفهوم الحاكمية في فكر داعش من خلال عدد من الملامح الأساسية التي تعكس طبيعة الرؤية الأيديولوجية للتنظيم، أول هذه الملامح يتمثل في نفي شرعية القوانين الوضعية إذ يرى التنظيم أن أي تشريع يصدر عن سلطة بشرية يُعدّ منافياً لحكم الله وبالتالي فهو غير ملزم من الناحية الدينية ويترتب على هذا التصور رفض التنظيم للنظم القانونية الحديثة والمؤسسات التشريعية في الدول المعاصرة واعتبارها دليلاً على انحراف هذه الدول عن الشريعة الإسلامية⁴ أما الملمح الثاني فيتمثل في توسيع دائرة التكفير حيث لا يقتصر التنظيم على تكفير الحكومات أو الأنظمة السياسية بل يمتد حكم التكفير - وفق خطابه - إلى الأفراد الذين يشاركون في مؤسسات الدولة أو يقبلون بشرعية النظام القائم وهو ما يؤدي إلى خلق بيئة فكرية تبرر العنف ضد نطاق واسع من الأشخاص⁴ ويظهر الملمح الثالث لمفهوم الحاكمية في فكر داعش في حصر الشرعية السياسية في الكيان الذي أعلنه التنظيم بوصفه الخلافة فالتنظيم يرى أن إعلان الخلافة عام 2014 يمنحه وحده حق تطبيق الشريعة وفرض البيعة على المسلمين وأن أي سلطة أخرى لا تستند إلى هذا الإعلان تُعد سلطة باطلة وقد استخدم التنظيم هذا الطرح لتبرير دعوته إلى مبايعة زعيمه بالإضافة لتكفير الجماعات الإسلامية الأخرى التي رفضت الاعتراف بشرعية الخلافة المعلنة¹ أما الملمح الرابع فيتمثل في توسيع مفهوم الردة حيث يستخدم التنظيم فكرة الحاكمية لتبرير استهداف

¹ Hassan, H., & Weiss, M. (2015). ISIS: Inside the Army of Terror. New York: Regan Arts.

²قطب، سيد (1993). معالم في الطريق. القاهرة: دار الشروق.

³Bunzel, C. (2015). From Paper State to Caliphate: The Ideology of the Islamic State. Washington, DC: Brookings Institution.

⁴Wiktorowicz, Q. (2005). Radical Islam Rising: Muslim Extremism in the West. Lanham: Rowman & Littlefield.

يستند إليها المتهمون في قضايا الإرهاب فالكثير من الأفعال التي يرتكبها عناصر التنظيم يتم تبريرها من خلال خطاب ديني يستند إلى فكرة "حكم الله" ورفض التشريع البشري ومن خلال إدراك السياق الأيديولوجي لهذا الخطاب يمكن للقاضي أن يبين أن ما يُقدّم بوصفه التزاماً دينياً ليس في حقيقته سوى تأويل متطرف للمفاهيم الدينية حيث جرى توظيفه سياسياً لتبرير العنف وتقويض الدولة وبالتالي فإن تحليل هذا المفهوم لا يسهم فقط في فهم طبيعة الفكر الذي يحرك التنظيم بل يساعد أيضاً في بناء تصور قانوني أكثر دقة حول الدوافع الأيديولوجية الكامنة وراء الجرائم الإرهابية

المطلب الثاني: التكفير

يُعدّ مفهوم التكفير من المفاهيم العقدية الحساسة في الفكر الإسلامي إذ يشير في أصله الفقهي إلى الحكم بخروج شخصٍ ما من الإسلام وهو حكم بالغ الخطورة لا يُطلق في الفقه الإسلامي التقليدي إلا وفق ضوابط وشروط صارمة وضعها العلماء عبر القرون وقد أكد الفقهاء أن إطلاق هذا الحكم يجب أن يكون محكوماً بضوابط دقيقة تتعلق بوضوح الدليل وانتقاء الشبهة وتحقق شروط التكليف وذلك حفاظاً على وحدة المجتمع الإسلامي ومنعاً لاستباحة الدماء بغير حق ولهذا السبب شدّد علماء الإسلام على أن التكفير ليس حكماً يُطلق بسهولة أو بناءً على اختلافات فقهية أو سياسية بل هو مسألة عقدية خطيرة ينبغي التعامل معها بأقصى درجات الحذر¹

إلا أن تنظيم داعش قام بإعادة توظيف هذا المفهوم ضمن إطار أيديولوجي متشدد حيث نقل التكفير من كونه حكماً استثنائياً محكوماً بضوابط شرعية دقيقة إلى أداة مركزية في خطابه الفكري والسياسي فقد اعتمد التنظيم على توسيع دائرة

خصومه سواء كانوا من الحكومات أو الجماعات الأخرى أو حتى من المدنيين تحت ذريعة أنهم يعارضون "حكم الله" أو يقفون في وجه تطبيق الشريعة وفق تفسير التنظيم¹ ولا يقتصر مفهوم الحاكمية في خطاب داعش على البعد الأيديولوجي فحسب بل يمتد أيضاً إلى بعد عملي يرتبط بطبيعة الجرائم التي يرتكبها التنظيم فمن الناحية القضائية يمكن النظر إلى هذا المفهوم بوصفه أحد الأسس النظرية التي يقوم عليها القصد الجرمي في جرائم الإرهاب المرتكبة من قبل عناصر التنظيم² فالفكرة المركزية التي يقوم عليها الخطاب الداعشي تتمثل في أن الأنظمة السياسية القائمة لا تمتلك شرعية دينية وأن إسقاطها بالقوة يمثل واجباً دينياً يهدف إلى إقامة "حكم الله" ومن خلال هذا التصور يتم تبرير استخدام العنف المسلح وتقويض النظام الدستوري للدولة وهو ما يشكل في الواقع أساساً فكرياً للأفعال الإرهابية التي يرتكبها التنظيم³

كما أن مفهوم الحاكمية يُستخدم في خطاب التنظيم لتبرير استباحة الدماء والأموال إذ يتم تصوير العنف ضد الخصوم على أنه تنفيذ لأحكام شرعية وليس عملاً إجرامياً وبهذا المعنى يتحول المفهوم من فكرة عقدية تتعلق بمصدر التشريع إلى أداة سياسية تُستخدم لإضفاء شرعية دينية على العنف المسلح وتشير العديد من الدراسات إلى أن هذا التحول يمثل أحد أخطر جوانب الفكر الجهادي المعاصر لأنه يربط بين التأويل الديني المتشدد وبين الممارسة العنيفة على أرض الواقع⁴

وفي ضوء ذلك فإن فهم مفهوم الحاكمية كما يطرحه تنظيم داعش يكتسب أهمية خاصة في المجال القضائي والتحقيقي إذ يساعد القضاة والمحققين على تحليل الخلفية الفكرية التي

¹Hassan, H., & Weiss, M. (2015). ISIS: Inside the Army of Terror. New York: Regan Arts.

²Gerges, F. A. (2016). ISIS: A History. Princeton: Princeton University Press.

³Bunzel, C. (2015). From Paper State to Caliphate: The Ideology of the Islamic State. Washington, DC: Brookings Institution.

⁴Wiktorowicz, Q. (2005). Radical Islam Rising: Muslim Extremism in the West. Lanham: Rowman & Littlefield.

كما يتجلى هذا التوسع أيضاً في موقف التنظيم من الجماعات الإسلامية الأخرى حيث لا يتردد في تكفير تلك الجماعات إذا رفضت مبايعة الخليفة الذي أعلنه التنظيم أو لم تعترف بشرعية الدولة الإسلامية التي أعلنها عام 2014 وقد أدى هذا الموقف إلى صراعات حادة بين التنظيم وغيره من الجماعات المسلحة إذ يرى التنظيم أن رفض مبايعة يمثل خروجاً على الإمام الشرعي وفق تفسيره الخاص وهو ما يبرر - في نظره - تكفير تلك الجماعات ومقاتلتها⁴ ويُضاف إلى ذلك أن التنظيم قام بتوسيع مفهوم الردة ليشمل أفعالاً وتأويلات لا تُعد في الفقه الإسلامي التقليدي من نواقض الإسلام فقد أصبحت دائرة الردة في خطاب التنظيم واسعة إلى درجة تشمل الاختلاف في الرأي أو عدم الانخراط في مشروعه السياس، وهو ما أدى إلى تحويل التكفير من مفهوم عقدي محدود إلى أداة أيديولوجية تُستخدم لإقصاء الخصوم وتبرير العنف ضدهم⁵ وتشير الدراسات المتخصصة إلى أن هذا التوسع في مفهوم التكفير يمثل أحد أبرز سمات الفكر الجهادي المعاصر حيث يتم استخدام المفاهيم الدينية بصورة انتقائية لخدمة أهداف سياسية وعسكرية

ومن الناحية القضائية يمثل مفهوم التكفير في فكر داعش أحد العناصر الأساسية التي تساعد على تفسير القصد الجرمي في الجرائم الإرهابية التي يرتكبها أفراد التنظيم فحين يقوم التنظيم بتكفير خصومه أو خصومه المفترضين فإنه في الواقع يسقط عنهم - في تصور أتباعه - الحماية الشرعية التي يتمتع بها المسلم ويحولهم إلى أهداف مشروعة للعنف وبذلك تتحول الجريمة في نظر الفاعل من عمل إجرامي إلى ما يعتقد أنه واجب ديني أو تنفيذ لحكم شرعي

التكفير بحيث تشمل فئات واسعة من الأفراد والجماعات التي لا تتوافق مع رؤيته الفكرية أو مشروعه السياسي¹ وبهذا التحول أصبح التكفير في فكر التنظيم وسيلة لإقصاء المخالفين وإضفاء شرعية دينية على ممارسة العنف ضدهم وهو ما شكّل أحد الأسس الفكرية التي يقوم عليها مشروعه المتطرف²

ويتجلى هذا التوسع في مفهوم التكفير لدى التنظيم في عدد من الملامح الأساسية التي تميز خطابه الأيديولوجي فمن أبرز هذه الملامح ما يمكن تسميته بالتكفير المرتبط بالموقف السياسي حيث يرى التنظيم أن الأنظمة السياسية المعاصرة التي تعتمد القوانين الوضعية بدلاً من تطبيق الشريعة وفق تفسيره الخاص تُعد أنظمة كافرة أو طاغوتية ومن هذا المنطلق يقوم التنظيم بتكفير الحكومات القائمة ويعتبر قتالها واجباً دينياً يهدف إلى إسقاطها وإقامة ما يسميه حكم الشريعة ويستند هذا الطرح إلى قراءة متشددة لمفهوم الحاكمية الذي يربط بين شرعية السلطة السياسية وتطبيق الشريعة وفق تصور التنظيم³

ولا يقتصر التكفير في فكر داعش على الحكومات والأنظمة السياسية بل يمتد ليشمل الأفراد الذين يعملون ضمن مؤسسات الدولة مثل القضاة وأفراد الجيش والشرطة والموظفين الحكوميين إذ يعتبر التنظيم هؤلاء الأفراد أعواناً للطاغوت وبالتالي يضيف عليهم حكم التكفير ويجيز استهدافهم بوصفهم جزءاً من النظام الذي يعارضه وقد ساهم هذا التوسع في مفهوم التكفير في خلق مبرر أيديولوجي لاستهداف طيف واسع من الأشخاص والمؤسسات بما في ذلك المدنيون الذين لا يشاركون بشكل مباشر في العمليات العسكرية أو السياسية⁴

¹Bunzel, C. (2015). From Paper State to Caliphate: The Ideology of the Islamic State. Washington, DC: Brookings Institution.

²Gerges, F. A. (2016). ISIS: A History. Princeton: Princeton University Press.

³Hassan, H., & Weiss, M. (2015). ISIS: Inside the Army of Terror. New York: Regan Arts.

⁴Wiktorowicz, Q. (2005). Radical Islam Rising: Muslim Extremism in the West. Lanham: Rowman & Littlefield.

⁵Lewis, B. (2010). the Political Language of Islam. Chicago: University of Chicago Press .

وهو ما يعكس الدور المركزي الذي يلعبه هذا المفهوم في تشكيل الدوافع الأيديولوجية للعمليات الإرهابية¹ وفي ضوء ذلك فإن تفكيك مفهوم التكفير كما يطرحه تنظيم داعش يمثل خطوة ضرورية في تحليل البنية الفكرية التي يقوم عليها سلوك أفرادها ففهم هذا المفهوم يساعد القضاة والمحققين على تفسير الخلفية الأيديولوجية التي يستند إليها المتهمون في قضايا الإرهاب كما يساهم في إظهار أن الخطاب الذي يستخدمه التنظيم ليس سوى تأويل متطرف للمفاهيم الدينية جرى توظيفه لتبرير العنف وتقويض الاستقرار السياسي والاجتماعي ومن ثم فإن دراسة هذا المفهوم لا تقتصر على البعد الديني أو الفكري بل تمتد أيضاً إلى البعد القانوني حيث تساهم في توضيح طبيعة القصد الجرمي المبني على قناعة أيديولوجية منحرفة تُستخدم لتبرير القتل والإرهاب²

المطلب الثالث: البيعة

تُعد البيعة من المفاهيم السياسية والدينية التي شغلت مكانة مهمة في التاريخ الإسلامي إذ كانت تمثل في أصلها الفقهي والسياسي عقداً رضائياً بين الأمة والحاكم يقوم على الرضا والاختيار والشورى وقد ارتبط هذا المفهوم تاريخياً بفكرة الشرعية السياسية في الدولة الإسلامية حيث يتم من خلاله إقرار الأمة أو ممثليها بشرعية الحاكم وتفويضه بإدارة شؤون الدولة وفق أحكام الشريعة ومصالح المجتمع وقد أشار عدد من الباحثين في الفكر السياسي الإسلامي إلى أن البيعة لم تكن مجرد إجراء شكلي بل كانت تعبيراً عن نوع من التعاقد السياسي القائم على الرضا المتبادل بين الحاكم والمحكوم وأنها ارتبطت بمفاهيم أخرى مثل الشورى والمسؤولية والمحاسبة³

غير أن تنظيم داعش أعاد توظيف مفهوم البيعة ضمن إطار أيديولوجي مختلف حيث حولها من عقد سياسي يقوم على الرضا والاختيار إلى التزام إلزامي عالمي يفرض على المسلمين كافة فقد ارتبط هذا الطرح بإعلان التنظيم في حزيران/يونيو 2014 ما سماه قيام الخلافة وتنصيب زعيمه آنذاك أبو بكر البغدادي خليفة للمسلمين وهو الإعلان الذي سعى التنظيم من خلاله إلى إضفاء شرعية دينية على مشروعه السياسي والعسكري ووفقاً لخطاب التنظيم فإن إعلان الخلافة يترتب عليه سقوط شرعية جميع الأنظمة السياسية الأخرى في العالم الإسلامي ويجعل مبايعة الخليفة واجبة على كل مسلم قادر بغض النظر عن موقعه الجغرافي أو انتمائه الوطني⁴

وقد رافق هذا الطرح إعادة تفسير مفهوم البيعة بطريقة تتلاءم مع البنية التنظيمية والأيديولوجية لداعش فالتنظيم يرى أن البيعة ليست مجرد تعبير عن الرضا السياسي بل التزام ديني يترتب عليه واجب الطاعة المطلقة لقيادة التنظيم وبهذا المعنى أصبحت البيعة في فكر التنظيم أداة مركزية في بناء الهيكل التنظيمي وضبط أفرادها إذ يتم من خلالها ترسيخ علاقة الولاء والطاعة بين الأعضاء والقيادة العليا للتنظيم وتشير الدراسات التي تناولت أيديولوجية داعش إلى أن هذا المفهوم استخدم كوسيلة لإضفاء صبغة دينية على البنية الهرمية للتنظيم بما يضمن خضوع الأفراد لسلطة مركزية مطلقة¹

ومن أبرز الخصائص التي اتسم بها مفهوم البيعة في خطاب التنظيم ما يمكن وصفه بالإلزامية الشمولية فالتنظيم لا يربط البيعة بإقليم معين أو مجتمع محدد بل يعتبرها التزاماً عالمياً يشمل جميع المسلمين أينما وجدوا ويستند هذا التصور إلى فكرة أن الخلافة التي أعلنها التنظيم تمثل الكيان السياسي

¹ Bunzel, C. (2015). From Paper State to Caliphate: The Ideology of the Islamic State. Washington, DC: Brookings Institution.

² Gerges, F. A. (2016). ISIS: A History. Princeton: Princeton University Press.

³ Hassan, H., & Weiss, M. (2015). ISIS: Inside the Army of Terror. New York: Regan Arts.

⁴ الزحيلي، وهبة (2010). آثار الحرب في الفقه الإسلامي. دمشق: دار الفكر.

الانتماء التنظيمي للفرد ففي العديد من التحقيقات القضائية المتعلقة بالانضمام إلى التنظيمات الإرهابية يتم الاستناد إلى إعلان البيعة كدليل على وجود رابطة ولاء بين المتهم والتنظيم وهو ما قد يشكل قرينة على توافر القصد الخاص في جرائم الانضمام إلى تنظيم إرهابي أو المشاركة في أنشطته⁵ بناءً على ذلك فإن تحليل مفهوم البيعة في خطاب تنظيم داعش لا يقتصر على البعد الفكري أو الديني فحسب بل يمتد أيضاً إلى البعد القانوني والتحقيقي ففهم طبيعة هذا المفهوم ودوره في البنية التنظيمية يساعد القضاة والمحققين على تفسير السلوك التنظيمي للأفراد المنتمين إلى التنظيم كما يساهم في تحديد مدى انخراطهم الفعلي في نشاطاته ومن ثم فإن دراسة هذا المفهوم تمثل جزءاً مهماً من فهم الأيديولوجية التي يقوم عليها التنظيم وكذلك من تحليل الأدلة المرتبطة بجرائم الإرهاب في السياق القضائي المعاصر .

المطلب الرابع: الولاء والبراء

يُعدّ مفهوم الولاء والبراء من المفاهيم العقدية التي تناولها الفكر الإسلامي في سياق الحديث عن علاقة المسلم بجماعته الدينية وبغير المسلمين إذ يشير في أصله إلى محبة المؤمنين ونصرتهم والتضامن معهم مع البراءة من الكفر وأهله دون أن يترتب على ذلك ظلم أو اعتداء أو إخلال بمبادئ العدل التي أكدتها النصوص الشرعية وقد تناول العلماء هذا المفهوم في إطار أخلاقي وعقدي يهدف إلى ترسيخ الهوية الدينية مع الحفاظ على قواعد التعامل العادل مع الآخرين وهو ما يظهر في كثير من الكتابات الفقهية التي تؤكد أن البراءة العقدية لا تعني الاعتداء أو القطيعة الاجتماعية المطلقة مع المخالفين في الدين

الشرعي الوحيد للمسلمين وأن جميع المسلمين ملزمون بالانضواء تحت سلطتها وقد استُخدم هذا الطرح في الخطاب الدعائي للتنظيم بهدف استقطاب المقاتلين من مختلف دول العالم ودعوتهم إلى الهجرة إلى مناطق سيطرة التنظيم أو إعلان الولاء له من الخارج¹

كما تتسم البيعة في فكر التنظيم بارتباطها الوثيق بالبعد العقدي حيث يتم تصويرها باعتبارها جزءاً من الالتزام الديني للفرد المسلم ووفقاً لهذا التصور فإن رفض مبايعة الخليفة قد يُفسّر على أنه دليل على الضلال أو الانحراف عن المنهج الصحيح² وفي بعض الحالات قد يصل الخطاب الأيديولوجي للتنظيم إلى اعتبار هذا الرفض قرينة على الردة أو الخروج عن جماعة المسلمين وقد أدى هذا التفسير المتشدد إلى تعميق النزاعات بين التنظيم وغيره من الجماعات الإسلامية التي رفضت الاعتراف بشرعية “الخلافة” المعلنة عام 2014³ أما من الناحية التنظيمية فقد شكّلت البيعة أداة فعالة لضبط أفراد التنظيم وإخضاعهم لسلطة القيادة المركزية بإعلان الولاء للخليفة يترتب عليه - في خطاب التنظيم - التزام بالطاعة والانضباط والامتثال للأوامر الصادرة عن القيادة وبذلك تصبح البيعة وسيلة لتكريس الانضباط الداخلي داخل التنظيم وتعزيز التماسك بين أفراده وهو ما يفسر الدور المحوري الذي لعبته في بناء الهيكل التنظيمي لداعش وفي إدارة عملياته العسكرية والإدارية⁴ ومن زاوية قانونية وقضائية تكتسب البيعة لدى داعش أهمية خاصة في مجال الإثبات الجنائي في قضايا الإرهاب إذ تُعد البيعة - سواء كانت مكتوبة أو مصورة أو معلنة عبر الوسائط الرقمية - أحد المؤشرات المهمة على

¹Bunzel, C. (2015). From Paper State to Caliphate: The Ideology of the Islamic State. Washington, DC: Brookings Institution.

²Gerges, F. A. (2016). ISIS: A History. Princeton: Princeton University Press.

³Hassan, H., & Weiss, M. (2015). ISIS: Inside the Army of Terror. New York: Regan Arts.

⁴أبو زهرة، محمد (1997). العلاقات الدولية في الإسلام. القاهرة: دار الفكر العربي .

⁵الزحيلي، وهبة (2010). آثار الحرب في الفقه الإسلامي، دمشق: دار الفكر.

غير أن التنظيمات المتطرفة وفي مقدمتها تنظيم داعش قامت بإعادة تفسير هذا المفهوم ضمن إطار أيديولوجي متشدد يقوم على قراءة ثنائية حادة للعالم الدين¹؛² ففي خطاب التنظيم تحوّل مفهوم الولاء والبراء من إطار عقدي أخلاقي إلى أداة أيديولوجية لتقسيم العالم إلى معسكرين متقابلين: معسكر الإيمان الذي يضم أنصار التنظيم ومن يبايع قيادته ومعسكر الكفر الذي يشمل - وفق تصور التنظيم - كل من يخالف مشروعه أو يرفض الاعتراف بشرعية ما يسميه الخلاف سواء كان مسلماً أم غير مسلم وبهذا التفسير المتطرف يصبح الانتماء إلى التنظيم معياراً للحكم على إيمان الأفراد أو كفرهم وهو ما يؤدي إلى توسيع دائرة العداء تجاه المجتمع والدولة على حد سواء³.

وقد انعكس هذا الفهم المتشدد لمفهوم الولاء والبراء في عدد من الممارسات الفكرية والسلوكية التي تنبأها التنظيم فمن أبرز هذه التجليات القطيعة المجتمعية التي يسعى التنظيم إلى ترسيخها بين أتباعه والمجتمع المحيط بهم حيث يُحرّم الانتماء الوطني أو التعاون مع مؤسسات الدولة ويصوّر ذلك على أنه شكل من أشكال الموالاة للطاغوت. وبهذا المعنى يعمل التنظيم على تقويض مفهوم الدولة الوطنية الحديثة وإضعاف روابط المواطنة من خلال استبدالها برابطة عقائدية حصرية تقوم على الولاء للتنظيم وقيادته⁴. كما يتجلى هذا المفهوم في شرعنة العنف ضد المخالفين إذ يُصنّف كل من يعارض التنظيم أو يقف ضده ضمن معسكر الكفر الأمر الذي يُستخدم لتبرير استهدافه بالعنف وقد ساهم هذا الطرح في توفير غطاء أيديولوجي للعديد من الممارسات

العنيفة التي ارتكبتها التنظيم حيث يتم تصويرها على أنها جزء من الصراع بين الإيمان والكفر ويؤدي هذا التصور إلى إلغاء المسافات الفاصلة بين الاختلاف الفكري أو السياسي وبين العداء العقدي وهو ما يعزز النزعة الإقصائية في خطاب التنظيم³ ومن النتائج الأخرى لهذا الفهم المتطرف إلغاء مفهوم المواطنة لصالح الانتماء العقائدي الضيق للتنظيم لا يعترف بالانتماء الوطني أو بالهوية السياسية للدولة الحديثة بل يرى أن الانتماء الحقيقي يجب أن يكون لما يسميه دولة الخلافة وبذلك يتم استبدال رابطة المواطنة - التي تقوم على الانتماء إلى الدولة والقانون - برابطة أيديولوجية قائمة على الولاء للتنظيم وقيادته وهو ما يؤدي إلى تقويض الأسس الاجتماعية والسياسية التي تقوم عليها الدولة المعاصرة⁴. ومن زاوية قضائية وتحقيقية يكتسب مفهوم الولاء والبراء أهمية خاصة في فهم الخلفية الفكرية³ التي قد تدفع بعض الأفراد إلى تبني العنف ضد المجتمع والدولة إذ يشكّل هذا المفهوم - بصيغته المتشددة التي يطرحها التنظيم - إطاراً نفسياً وأيديولوجياً يعزز الانفصال المعنوي عن المجتمع ويهيئ الفرد لتبرير السلوك العدائي تجاهه فحين يُصوّر المجتمع بوصفه جزءاً من معسكر الكفر يصبح الاعتداء عليه - في نظر المتأثرين بهذا الفكر - عملاً مشروعاً أو حتى واجباً دينياً ومن ثم فإن تحليل هذا المفهوم في سياق التحقيقات القضائية يساعد في فهم الدوافع الفكرية الكامنة وراء بعض الجرائم الإرهابية كما يمكن أن

¹ أبو زهرة، محمد (1997)، *العلاقات الدولية في الإسلام*. القاهرة: دار الفكر العربي .

² الزحيلي، وهبة (2010)، *آثار الحرب في الفقه الإسلامي*. دمشق: دار الفكر.

³ أبو رمان، محمد، وأبو هنية، حسن (2015)، *تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية*. عمّان: مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية .

⁴ النعيمي، عبد الله (2017)، *الدولة الوطنية في مواجهة التطرف الديني*. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

يشكل مؤشراً على تبني فكر متطرف مؤسس للعنف وليس مجرد قناعة دينية فردية¹.

وفي ضوء ذلك يمكن القول إن مفاهيم التكفير والبيعة والولاء والبراء تشكل في خطاب تنظيم داعش منظومة فكرية متكاملة ستج ما يمكن وصفه بـ الشرعية البديلة ففي هذه المنظومة يعمل التنظيم أولاً على إسقاط شرعية الدولة من خلال توظيف مفهوم التكفير وتوصيف الأنظمة السياسية بأنها أنظمة طاغوتية ثم يسعى إلى بناء شرعية ذاتية عبر مفهوم البيعة الذي يُستخدم لفرض الولاء للقيادة المركزية للتنظيم بوصفها السلطة الشرعية الوحيدة وأخيراً يتم تعزيز القطيعة المجتمعية عبر توظيف مفهوم الولاء والبراء بطريقة تؤدي إلى عزل الأفراد عن مجتمعاتهم وإعادة تشكيل هويتهم ضمن إطار أيديولوجي مغلق كما تكمن أهمية هذه المنظومة الفكرية في أنها تمثل الركيزة النظرية التي تفسر السلوك الإجرامي للتنظيم إذ لا تُقدّم الأفعال العنيفة التي يرتكبها أفرادها بوصفها جرائم عادية بل يتم تأطيرها ضمن خطاب ديني مؤدلج يضيف عليها صفة الواجب الشرعي ومن هنا فإن فهم هذه البنية الفكرية يعد أمراً مهماً في السياق القضائي لأنه يساعد على بيان أن الجرائم المرتكبة لم تكن مجرد أفعال جنائية فردية بل ممارسات ناتجة عن عقيدة أيديولوجية تسعى إلى تقويض النظام الدستوري للدولة باستخدام العنف المنظم.

المطلب الخامس: فقه التمكين

يُعدّ مفهوم التمكين من المفاهيم القرآنية التي ارتبطت في أصلها بإقامة العدل والاستقرار وتحقيق مقاصد الشريعة في المجتمع حيث ورد في قوله تعالى: ﴿الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا

عن المنكر﴾² وهو ما يدل في السياق التفسيري على أن التمكين يرتبط بإقامة منظومة القيم الدينية والأخلاقية التي تحقق الصلاح والاستقرار في المجتمع وقد تناول علماء التفسير والفقه هذا المفهوم بوصفه حالة من الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يتحقق عندما تقوم السلطة على العدل وتطبيق القيم الشرعية بما يحقق مصالح الناس ويحفظ النظام العام³؛⁴. غير أن التنظيمات الجهادية المعاصرة وعلى رأسها تنظيم داعش أعادت توظيف هذا المفهوم ضمن سياق حركي-جهادي مختلف حيث تحول التمكين في خطابها من مفهوم إصلاحي يرتبط بتحقيق الاستقرار والعدل إلى مفهوم استراتيجي يبرر استخدام العنف المسلح للسيطرة على الأرض وإقامة كيان سياسي بالقوة ووفق هذا الطرح لم يعد التمكين يُفهم باعتباره عملية إصلاح اجتماعي تدريجي بل أصبح يمثل مرحلة من مراحل الصراع المسلح التي تهدف إلى السيطرة المكانية وإقامة سلطة تنظيمية بديلة تمهيداً لإعلان ما يسمى "الخلافة" ويشير عدد من الباحثين إلى أن هذا التحول يعكس انتقال المفهوم من سياقه الأخلاقي والفقه إلى سياق أيديولوجي سياسي يُستخدم لتبرير مشروع السيطرة المسلحة وإقامة سلطة قسرية⁵.

ويرتبط مفهوم التمكين في الفكر الجهادي المعاصر بعدد من الأدبيات النظرية التي أثّرت في الخطاب الأيديولوجي لتنظيم داعش ومن أبرز هذه الأدبيات كتاب إدارة التوحش المنسوب إلى أبي بكر ناجي الذي قدّم تصوراً مرحلياً لإقامة الدولة الجهادية يقوم على سلسلة من المراحل تبدأ بإنهاء الدولة وإضعاف مؤسساتها عبر العمليات المسلحة ثم خلق فراغ أمني في المناطق المستهدفة يعقبه إدارة مناطق

¹ الزحيلي، وهبة، 2010. (آثار الحرب في الفقه الإسلامي، دمشق: دار الفكر).

² القرآن الكريم، سورة الحج، آية 41.

³ أبو رمان، محمد، وأبو هنية، حسن (2015). (تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية).

⁴ ناجي، أبو بكر (2004). إدارة التوحش: أخطر مرحلة ستمر بها الأمة. (د.م. د.ن).

⁵ قطب، سيد (1993). معالم في الطريق. القاهرة: دار الشروق.

الفوضى من قبل التنظيم وصولاً إلى إعلان الدولة بعد تحقق السيطرة الفعلية على الأرض¹ كما تأثر هذا الطرح بأفكار سيد قطب التي تناولت مفهوم المفاصلة الشعورية بين الجماعة المؤمنة والمجتمع الذي اعتبره واقعاً في حالة جاهلية وهي أفكار استندت إليها الحركات الجهادية اللاحقة في بناء تصورها للصراع مع الأنظمة السياسية القائمة² وقد استفاد تنظيم داعش من هذه الأدبيات في صياغة تصور عملي لفقه التمكين يقوم على الربط بين السيطرة العسكرية وبناء مؤسسات موازية للدولة بحيث يتم الانتقال من مرحلة الصراع المسلح إلى مرحلة الإدارة السياسية والإدارية للمناطق الخاضعة لسيطرته وفي التطبيق العملي لهذا التصور يمكن تمييز عدة مراحل اعتمدها التنظيم لتحقيق التمكين تبدأ بمرحلة الإنهاك والاستنزاف من خلال العمليات المسلحة التي تستهدف إضعاف مؤسسات الدولة ثم مرحلة السيطرة المكانية التي تجسدت في احتلال مدن ومناطق واسعة كما حدث في مدينة الموصل عام 2014³ تليها مرحلة الإدارة البديلة عبر إنشاء محاكم شرعية وأجهزة أمنية وإدارية ومالية مثل بيت المال ونظام الجباية وصولاً إلى مرحلة إعلان الشرعية السياسية عبر إعلان الخلافة باعتبار أن التمكين قد تحقق ويعكس هذا النموذج تصوراً يقوم على الواقعية العنيفة لا على الإصلاح التدريجي إذ يربط بين الغلبة العسكرية واكتساب الشرعية السياسية والدينية ويبرر فرض الطاعة بالقوة باعتبارها نتيجة طبيعية للسيطرة على الأرض⁴.

ومن منظور قانوني وقضائي يكتسب مفهوم فقه التمكين أهمية خاصة في تحليل طبيعة الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش لأنه يكشف أن تلك الأفعال لم تكن مجرد أعمال عنف عشوائية بل جزءاً من استراتيجية مرحلية تهدف إلى إسقاط سلطة الدولة وإقامة سلطة تنظيمية بديلة⁵ فإذا كان التمكين في فكر التنظيم يعني السيطرة المسلحة على الأرض وإنشاء مؤسسات سياسية وإدارية وقضائية موازية فإن هذا السلوك - وفقاً للقانون - يدخل ضمن أفعال تمثل تقويضاً للنظام الدستوري بالقوة والاستيلاء على مؤسسات الدولة وتشكيل كيان مسلح خارج إطار القانون وهذه الأفعال يجرمها صراحة قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم (13) لسنة 2005⁶ الذي يعاقب على الأعمال التي تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار أو تهديد الوحدة الوطنية أو استخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية أو عقائدية

كما أن فقه التمكين يكشف عن وجود قصد جرمي يتمثل في إقامة كيان بديل للدولة وهو عنصر مهم في التكيف الجنائي لجرائم الإرهاب فاحتلال المدن وإنشاء المحاكم الموازية وفرض الجبايات وتشكيل الأجهزة الأمنية الخاصة بالتنظيم كلها تمثل تطبيقاً عملياً لمرحلة التمكين ويمكن توصيفها قانونياً ضمن جرائم الانضمام إلى تنظيم إرهابي أو تولي مناصب قيادية فيه أو إدارة وتمويل كيان إرهابي فضلاً عن الاشتراك في أعمال تهدف إلى إسقاط النظام الدستوري بالقوة ومن الناحية القضائية يثبت تحليل مفهوم التمكين أن التنظيم لم يكن مجرد جماعة عنف عشوائية بل كياناً منظماً يمتلك هيكلياً إدارية وقضائية ومالية ويعمل وفق خطة

¹الزحيلي، وهبة (2010). آثار الحرب في الفقه الإسلامي. دمشق: دار الفكر.

²ابن كثير، إسماعيل بن عمر (2003). تفسير القرآن العظيم. بيروت: دار الكتب العلمية.

³أبو رمان، محمد، وأبو هنية، حسن (2015). تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية. عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية.

⁴ناجي، أبو بكر (2004). إدارة التوحش: أخطر مرحلة ستمر بها الأمة.

⁵قطب، سيد (1993). معالم في الطريق. القاهرة: دار الشروق.

⁶قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم 13 لسنة 2005 منشور في الوقائع العراقية، العدد 4009

مرحلية واضحة للسيطرة والاستمرار وهو ما يعزز وصفه كتنظيم إرهابي منظم عابر للحدود كما أن فهم هذا المفهوم يساعد في التحقيقات والمحاكمات على إثبات أن الجرائم المرتكبة كانت جزءاً من مشروع شامل يستهدف وجود الدولة ذاته وليس مجرد أعمال عنف منفصلة الأمر الذي يبرز خطورة هذا النمط من الجرائم بوصفه أحد أخطر صور الإرهاب التي تسعى إلى تقويض النظام الدستوري وإنشاء سلطة موازية بالقوة المسلحة.

الفرع الثالث-المبحث الثالث الأبعاد المالية والإعلامية لصرح الخلافة

المطلب الأول: الأسس المالية

أولاً: عائدات النفط

يُعد النفط من أبرز الموارد الاقتصادية التي اعتمد عليها تنظيم داعش خلال فترة سيطرته على مساحات واسعة من الأراضي في العراق وسوريا ولا سيما بين عامي 2014 و2017 فقد تمكن التنظيم من السيطرة على عدد من الحقول النفطية والمنشآت المرتبطة بالإنتاج والتكرير مستفيداً من حالة الفراغ الأمني وضعف السيطرة الحكومية في تلك المناطق وقد وفر ذلك للتنظيم مورداً مالياً مهماً مكّنه من تمويل أنشطته العسكرية والإدارية فضلاً عن دعم قدراته اللوجستية وتوفير الرواتب للمقاتلين والعاملين ضمن هياكله التنظيمية¹؛² لقد اعتمد التنظيم على استخراج النفط بوسائل بدائية نسبياً في بعض الأحيان ثم بيعه عبر شبكات تهريب محلية أو إقليمية وكان النفط الخام أو المكرر بشكل بدائي

يُنقل بواسطة صهاريج إلى مناطق مختلفة داخل العراق وسوريا كما كان يُباع في السوق السوداء بأسعار أقل من الأسعار العالمية الأمر الذي سهّل عملية تصريفه وفي بعض الحالات كان يتم التعامل مع وسطاء محليين أو تجار يعملون خارج الأطر القانونية مما أتاح للتنظيم الاستفادة من هذا المورد رغم القيود الدولية المفروضة عليه³ وقد أشارت تقارير دولية إلى أن عائدات النفط كانت تمثل في مرحلة معينة أحد أهم مصادر دخل التنظيم إذ وفرت له ملايين الدولارات شهرياً خلال ذروة نشاطه ومع ذلك تراجعت هذه العائدات تدريجياً نتيجة الضربات العسكرية التي استهدفت البنية التحتية النفطية الخاضعة لسيطرته إضافة إلى استعادة الحكومات المحلية لتلك الحقول⁴

ثانياً: الإتاوات والضرائب القسرية

شكّلت الإتاوات والضرائب القسرية أحد المصادر المالية المهمة التي اعتمد عليها تنظيم داعش خلال فترة سيطرته على المدن والبلدات في العراق وسوريا فقد أنشأ التنظيم منظومة مالية شبه إدارية فرض من خلالها رسوماً مالية على السكان المحليين والتجار وأصحاب الأنشطة الاقتصادية المختلفة وقد سعى التنظيم إلى إضفاء طابع ديني أو إداري على هذه الرسوم حيث أطلق عليها مسميات متعددة مثل الزكاة أو الجزية أو الضرائب إلا أن طبيعتها في الواقع كانت تقوم على الإكراه والإجبار⁵

كانت هذه الإتاوات تُفرض على مختلف القطاعات الاقتصادية بما في ذلك الأسواق التجارية ووسائل النقل والأنشطة الزراعية إضافة إلى أصحاب المصانع الصغيرة

¹ FATF (2015). Financing of the Terrorist Organisation Islamic State in Iraq and the Levant (ISIL). Paris: Financial Action Task Force.

²Weiss, M., & Hassan, H. (2015). ISIS: Inside the Army of Terror. New York: Regan Arts.

³Cohen, A. (2014). Islamic State Oil Revenue. Washington, DC: Center for American Progress.

⁴Jones, S. G., & Solomon, E. (2015). The ISIS Oil Trade. RAND Corporation / Financial Times Reports.

⁵Hansen-Lewis, J., & Shapiro, J. N. (2015). Understanding the Daesh Economy. Perspectives on Terrorism, 9(4).

والورش كما كان التنظيم يفرض رسوماً على مرور البضائع عبر الحواجز أو الطرق التي يسيطر عليها الأمر الذي مكّنه من تحقيق دخل مالي مستمر وقد ساهمت هذه السياسة في توفير موارد مالية منتظمة للتنظيم خصوصاً في المناطق ذات الكثافة السكانية أو النشاط التجاري¹

إلى جانب ذلك كان التنظيم يفرض ما يسمى بالجزية على الأقليات الدينية التي تعيش في المناطق الخاضعة لسيطرته وهو ما أدى إلى تهجير العديد من السكان أو اضطرابهم لدفع مبالغ مالية مقابل البقاء وقد اعتُبرت هذه الممارسات من قبل العديد من المنظمات الدولية انتهاكاً لحقوق الإنسان نظراً لاعتمادها على الضغط والتهديد واستخدام القوة²

ثالثاً: الفدية

اعتمد تنظيم داعش على عمليات الاختطاف كوسيلة إضافية للحصول على الموارد المالية حيث كان يستهدف الصحفيين الأجانب والعاملين في المنظمات الإنسانية إضافة إلى رجال الأعمال أو الشخصيات المحلية القادرة على دفع مبالغ مالية مقابل الإفراج عنهم وقد شكّلت هذه العمليات مصدراً مهماً للدخل خصوصاً خلال السنوات الأولى من توسع التنظيم في العراق وسوريا³ كانت عمليات الاختطاف تتم غالباً عبر شبكات منظمة تتولى رصد الأهداف ومتابعتها ثم احتجازها في مواقع سرية وبعد ذلك يتم التواصل مع عائلات المختطفين أو الجهات التي يعملون لديها من أجل التفاوض على دفع فدية مالية مقابل إطلاق سراحهم وفي بعض

الحالات كانت هذه المفاوضات تتم عبر وسطاء محليين أو إقليميين³

وقد أشارت تقارير أمنية إلى أن بعض عمليات الفدية وصلت قيمتها إلى ملايين الدولارات الأمر الذي جعلها مصدراً مالياً مهماً للتنظيم ومع ذلك فقد أدت هذه الممارسات إلى إدانات دولية واسعة كما دفعت العديد من الحكومات إلى تبني سياسات صارمة ترفض دفع الفدية للجماعات المسلحة بهدف الحد من هذه الظاهرة⁴

رابعاً: التبرعات والتمويل غير المشروع

إلى جانب الموارد المحلية التي حصل عليها من النفط أو الإتاوات استفاد تنظيم داعش أيضاً من التبرعات والدعم المالي غير المباشر الذي كان يأتي عبر قنوات مختلفة وقد شملت هذه التبرعات أفراداً أو شبكات داعمة تتعاطف مع أفكار التنظيم إضافة إلى تحويلات مالية تمر عبر وسطاء أو منظمات غير رسمية⁵

في بعض الحالات كانت التبرعات تتم بشكل فردي عبر تحويلات مالية صغيرة يصعب تتبعها بينما في حالات أخرى كانت تتم من خلال شبكات دعم تعمل على جمع الأموال تحت غطاء العمل الخيري أو الإنساني وقد ساهمت التقنيات الحديثة ووسائل الاتصال الرقمية في تسهيل عمليات التحويل وجمع التبرعات الأمر الذي شكّل تحدياً إضافياً أمام الجهات المعنية بمكافحة تمويل الإرهاب⁶ كما استخدم التنظيم في بعض الفترات منصات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر دعايته واستقطاب المؤيدين وهو

¹UN Security Council (2016). Report of the Secretary-General on the threat posed by ISIL (Da'esh). United Nations.

²Napoleoni, L. (2016). ISIS: The Terror Nation. New York: Seven Stories Press. ²Weiss, M., & Hassan, H. (2015). ISIS: Inside the Army of Terror. New York: Regan Arts.

³Cohen, A. (2014). Islamic State Oil Revenue. Washington, DC: Center for American Progress.

⁴Jones, S. G., & Solomon, E. (2015). The ISIS Oil Trade. RAND Corporation / Financial Times Reports.

⁵Hansen-Lewis, J., & Shapiro, J. N. (2015). Understanding the Daesh Economy. Perspectives on Terrorism, 9(4).

⁶Fatf (2015). Financing of the Terrorist Organisation Islamic State in Iraq and the Levant (ISIL). Paris: Financial Action Task Force.

السريع إلى المتابعين في مختلف أنحاء العالم وقد استخدم التنظيم حسابات متعددة وشبكات من المؤيدين لنشر المواد الدعائية وإعادة تداولها الأمر الذي ساهم في تضخيم حضور التنظيم في الفضاء الرقمي⁴

وقد شكّلت هذه المنظومة الإعلامية أداة فعالة في دعم استراتيجية التنظيم إذ ساعدت على نشر روايته الخاصة للأحداث والتأثير في الرأي العام إضافة إلى تعزيز قدرته على التجنيد واستقطاب المقاتلين الأجانب وتشير العديد من الدراسات إلى أن تنظيم داعش استطاع من خلال هذه الشبكات الإعلامية أن يطور نموذجاً جديداً في استخدام الإعلام الرقمي ضمن سياق الحركات المتطرفة⁵

ثانياً: صناعة الخطاب الدعائي

اعتمد تنظيم داعش على خطاب دعائي منظم يهدف إلى التأثير النفسي والفكري في الجمهور المستهدف وقد ارتكز هذا الخطاب على مجموعة من العناصر الأيديولوجية والرمزية التي تهدف إلى إضفاء الشرعية على ممارسات التنظيم وتقديمها ضمن إطار ديني أو سياسي ويُعد هذا الخطاب جزءاً أساسياً من استراتيجية التنظيم في إدارة الصراع وبناء صورته أمام أنصاره وخصومه على حد سواء⁶ اتسم الخطاب الدعائي لداعش باستخدام لغة حماسية ورمزية قوية حيث اعتمد على مفاهيم مثل الخلافة والجهاد ونصرة المسلمين وهي مفاهيم وظّنها التنظيم لإقناع الجمهور بشرعية مشروعه السياسي والعسكري كما استخدم التنظيم أساليب سردية تعتمد على تصوير نفسه كقوة قادرة على

ما ساعده على الوصول إلى جمهور أوسع يمكن أن يساهم في تقديم الدعم المالي وقد دفعت هذه التطورات العديد من الدول إلى تعزيز الإجراءات الرقابية على التحويلات المالية والأنشطة المرتبطة بجمع التبرعات¹

المطلب الثاني: وسائل الخطاب الإعلامي

أولاً: المنصات الإعلامية

شكل الإعلام أحد الأدوات الأساسية التي اعتمد عليها تنظيم داعش في تعزيز حضوره وتأثيره على المستويين الإقليمي والدولي فقد أدرك التنظيم مبكراً أهمية استخدام وسائل الإعلام الحديثة في نشر رسائله الأيديولوجية والترويج لنشاطاته العسكرية والسياسية ولهذا السبب أنشأ منظومة إعلامية متكاملة تضمنت مؤسسات إنتاج إعلامي ومنصات نشر متعددة مستفيدة من التطور الكبير في تقنيات الاتصال والإنترنت². من أبرز المؤسسات الإعلامية التي أنشأها التنظيم مؤسسة الفرقان ومؤسسة الحياة ومؤسسة أعماق وهي منصات تولّت إنتاج ونشر المواد الإعلامية المختلفة مثل البيانات الرسمية والتسجيلات المصورة والمجلات الإلكترونية وقد تميزت هذه المواد باستخدام تقنيات إخراج متقدمة نسبياً مقارنة بالجماعات المسلحة الأخرى الأمر الذي ساعد التنظيم على إيصال رسائله إلى جمهور واسع داخل المنطقة وخارجها³

كما اعتمد التنظيم بشكل كبير على وسائل التواصل الاجتماعي مثل تويتر وتلغرام ويوتيوب في نشر محتواه الإعلامي حيث أتاحت هذه المنصات إمكانية الوصول

¹Jones, S. G., & Solomon, E. (2015). The ISIS Oil Trade. RAND Corporation / Financial Times Reports.

²Winter, C. (2015). Documenting the Virtual "Caliphate". London: Quilliam Foundation.

³Ingram, H. J. (2016). *An Analysis of Islamic State's Dabiq Magazine*. Australian Journal of Political Science.

⁴Berger, J. M., & Morgan, J. (2015). The ISIS Twitter Census: Defining and describing the population of ISIS supporters on Twitter. Washington, DC: Brookings Institution.

⁵Whiteside, C. (2017). *Lighting the Path: The Evolution of the Islamic State Media Enterprise (2003–2016)*. The Hague: International Centre for Counter-Terrorism (ICCT).

⁶Winter, C. (2015). *Documenting the Virtual "Caliphate"*. London: Quilliam Foundation.

روايات شخصية لمقاتلين أجنب أو مؤيدين له من أجل إقناع المتلقين بأن الانضمام إلى التنظيم يمثل فرصة لتحقيق معنى أو هدف في الحياة كما لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دوراً مهماً في هذه العملية حيث أتاحت للتنظيم إمكانية التواصل المباشر مع الأفراد واستهدافهم برسائل دعائية مخصصة وفي بعض الحالات كان يتم استخدام غرف المحادثة أو القنوات المغلقة لإقامة علاقات شخصية مع الأفراد المستهدفين وهو ما يزيد من احتمالية تأثرهم بالخطاب المتطرف³.

وقد أظهرت دراسات عديدة أن هذه الاستراتيجية ساهمت في استقطاب آلاف المقاتلين الأجانب من أكثر من مئة دولة خلال فترة صعود التنظيم ويشير الباحثون إلى أن نجاح التنظيم في هذا المجال يعود إلى قدرته على فهم طبيعة الفئات الهشة واستغلال العوامل النفسية والاجتماعية التي تؤثر في سلوكها⁴.

الفرع الرابع-المبحث الرابع: اثر فهم صرح الخلافة

بتأهيل قاضي التحقيق المختص بالإرهاب

المطلب الأول: فهم البنية الفكرية للتنظيم وفهم

الدافع الجنائي

يُعد فهم البنية الفكرية للتنظيمات المتطرفة التي تتبنى مفهوم الخلافة خطوة أساسية في تأهيل قاضي التحقيق المختص بقضايا الإرهاب إذ إن الجرائم المرتبطة بهذه التنظيمات لا تنشأ في الغالب من دوافع إجرامية تقليدية بل تستند إلى منظومة فكرية وأيديولوجية معقدة تُقدّم لأتباع التنظيم بوصفها مبرراً دينياً أو سياسياً لأفعالهم ومن هنا فإن إدراك

مواجهة القوى الدولية والإقليمية الأمر الذي ساهم في تعزيز صورته لدى بعض الفئات المتعاطفة معه¹

إضافة إلى ذلك اعتمد التنظيم على إنتاج مواد إعلامية مصورة ذات تأثير بصري قوي تضمنت مشاهد عسكرية واستعراضات للقوة فضلاً عن استخدام المؤثرات الصوتية والمرئية التي تهدف إلى جذب انتباه المتلقي وقد اعتُبرت هذه الأساليب جزءاً من استراتيجية دعائية تهدف إلى خلق تأثير نفسي مزدوج يتمثل في ترويب الخصوم وتعزيز الحماس لدى المؤيدين²

وقد ساعد هذا الخطاب الدعائي في بناء هوية أيديولوجية متماسكة للتنظيم كما ساهم في توحيد أنصاره حول رؤية مشتركة وتشير العديد من الدراسات إلى أن نجاح داعش في هذا المجال يعود إلى قدرته على الجمع بين الخطاب الديني التقليدي وأساليب الدعاية الحديثة المرتبطة بالإعلام الرقمي³

ثالثاً: استقطاب الفئات الهشة

شكّل استقطاب الفئات الهشة اجتماعياً واقتصادياً أحد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الإعلامية التي اعتمدها تنظيم داعش فقد ركز التنظيم في حملاته الدعائية على استهداف الشباب الذين يعانون من التهميش أو البطالة أو الإقصاء الاجتماعي سواء في دول الشرق الأوسط أو في بعض الدول الغربية وقد استغل التنظيم هذه الظروف لتقديم نفسه كبديل يمنح هؤلاء الأفراد شعوراً بالانتماء والهوية⁴

اعتمدت هذه الاستراتيجية على توظيف الرسائل الإعلامية التي تركز على قضايا العدالة والهوية الدينية والانتصار للمظلومين وهو ما ساعد في جذب بعض الفئات التي تشعر بالإحباط أو الاغتراب داخل مجتمعاتها كما استخدم التنظيم

¹ Whiteside, C. (2017). Lighting the Path: The Evolution of the Islamic State Media Enterprise (2003–2016).

² Berger, J. M., & Morgan, J. (2015). The ISIS Twitter Census: Defining and describing the population of ISIS supporters on Twitter. Washington, DC: Brookings Institution.

³ Neumann, P. R. (2016). Radicalized: New Jihadists and the Threat to the West. London: I.B. Tauris.

⁴ Ingram, H. J. (2016). An Analysis of Islamic State's Dabiq Magazine. Australian Journal of Political Science.

تتوزع فيها الأدوار بين القيادة العليا والقيادات الوسطى والعناصر التنفيذية وهو ما يفرض على القاضي تحليل هذه البنية بدقة لفهم طبيعة العلاقة بين مختلف المستويات التنظيمية¹.

يساعد هذا الفهم في تحديد المسؤولية القانونية لكل عنصر داخل التنظيم إذ إن بعض الأفراد قد يضطلعون بدور التخطيط أو إصدار الأوامر في حين يتولى آخرون تنفيذ العمليات أو تقديم الدعم اللوجستي ومن هنا فإن تحليل الهيكل التنظيمي يتيح لقاضي التحقيق التمييز بين الفاعل الأصلي والشريك أو المساهم في الجريمة وهو أمر بالغ الأهمية في القضايا المرتبطة بالإرهاب التي غالباً ما تتم بالتعقيد وتشابك الأدوار².

كما أن إدراك القاضي لطبيعة هذه البنية التنظيمية يساعده في كشف الروابط بين الأفراد المتورطين في القضية وتحديد مدى ارتباطهم بالقيادات العليا للتنظيم أو بالشبكات المرتبطة به وقد أظهرت الدراسات المتخصصة أن التنظيمات المتطرفة تسعى عادة إلى إنشاء هياكل تنظيمية مرنة تسمح لها بالاستمرار حتى في حال تعرض قياداتها للاعتقال أو التصفية وهو ما يجعل فهم هذه الهياكل أمراً ضرورياً لنجاح التحقيقات القضائية³.

المطلب الثالث: فهم آليات التجنيد وكشف الشبكات

تُعد آليات التجنيد التي تعتمدها التنظيمات المتطرفة أحد الجوانب المهمة التي ينبغي على قاضي التحقيق المختص بالإرهاب فهمها بدقة إذ إن هذه الآليات تمثل المدخل

القاضي لهذه البنية الفكرية يساعده على تفسير الدوافع الحقيقية وراء السلوك الإجرامي ويُمكنه من تحليل السياق الفكري الذي ينشأ فيه الفعل الإرهابي¹.

تعتمد التنظيمات المتطرفة عادة على مجموعة من المفاهيم التي يتم توظيفها لإضفاء الشرعية على العنف مثل مفهوم إقامة الخلافة أو الجهاد العالمي حيث يتم تأويل النصوص الدينية بطريقة تخدم أهداف التنظيم وتدعم مشروعيته في نظر أتباعه وقد أشارت دراسات عديدة إلى أن هذا الإطار الفكري يُسهّم في تشكيل قناعة لدى الأفراد المنتمين إلى هذه التنظيمات بأن أفعالهم تمثل واجباً دينياً أو مهمة تاريخية وهو ما يفسر استعداد بعضهم لتنفيذ أعمال عنف شديدة الخطورة².

وبناءً على ذلك فإن إدراك قاضي التحقيق لهذه الخلفية الفكرية يساعده في فهم طبيعة الدافع الجنائي لدى المتهمين في قضايا الإرهاب كما يمكنه من تحليل أقوالهم واعتراقاتهم ضمن إطار أوسع يتجاوز الفعل الإجرامي ذاته ليشمل البيئة الفكرية التي نشأ فيها وهذا الفهم يسهم في بناء تصور أكثر دقة للواقعة الجنائية ويعزز قدرة القضاء على التعامل مع الجرائم الإرهابية ضمن منظور علمي وقانوني متكامل³.

المطلب الثاني: فهم الهيكل التنظيمي وتحديد المسؤولية الجنائية

يمثل فهم الهيكل التنظيمي للتنظيمات المتطرفة التي تتبنى مفهوم الخلافة عاملاً مهماً في تمكين قاضي التحقيق من تحديد المسؤولية الجنائية للأفراد المتورطين في النشاط الإرهابي فهذه التنظيمات غالباً ما تعتمد بنية تنظيمية هرمية

¹ المرصد العربي للتطرف (2019). التطرف العنيف: المفاهيم والسياقات. القاهرة: دار النشر العربية.

² مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (2017). التطرف والإرهاب: الجذور الفكرية والمعالجات. الرياض: مركز الملك فيصل.

³ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (2018). التطرف العنيف: الأبعاد والتحويلات. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات.

الشرعية الدينية على أنشطتها وممارساتها وغالباً ما تقوم هذه المنظومة على تأويلات انتقائية للنصوص الدينية يتم توظيفها لخدمة أهداف التنظيم وتبرير أفعاله أمام أتباعه ولذلك فإن فهم هذه المنظومة يمثل عنصراً مهماً في تأهيل قاضي التحقيق المختص بقضايا الإرهاب⁴.

يساعد إدراك القاضي لهذه المنظومة في كشف أساليب التمويه التي قد يلجأ إليها المتهمون أثناء التحقيق إذ قد يحاول بعضهم تبرير أفعاله بالاستناد إلى مفاهيم دينية أو فقهية يروج لها التنظيم ومن خلال فهم الخلفية الفكرية لهذه المفاهيم يمكن للقاضي التمييز بين الخطاب الديني الحقيقي وبين التأويلات المتطرفة التي تُستخدم لتغطية الأفعال الإجرامية⁵.

كما أن هذا الفهم يساعد في تحليل الوثائق أو المواد الدعائية التي يتم ضبطها خلال التحقيقات إذ إن العديد من التنظيمات المتطرفة تعتمد على نصوص وفتاوى خاصة بها لتوجيه أتباعها وتحديد سلوكهم ومن هنا فإن القدرة على تحليل هذه المواد ضمن إطار علمي وقانوني تساهم في كشف طبيعة النشاط التنظيمي وإثبات الارتباط بين المتهمين والتنظيمات الإرهابية².

المطلب الخامس: أثر فهم صرح الخلافة وتفاصيله على نجاح قاضي التحقيق

يمثل فهم ما يُسمى بـ صرح الخلافة لدى التنظيمات المتطرفة عاملاً مهماً في تعزيز كفاءة قاضي التحقيق المختص بقضايا الإرهاب إذ إن هذه التنظيمات لا تقوم فقط على

الرئيسي لضم عناصر جديدة إلى التنظيم وتوسيع شبكاته وغالباً ما تعتمد هذه التنظيمات على وسائل متعددة في عملية التجنيد تشمل استغلال العوامل الاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى استخدام وسائل الإعلام الحديثة وشبكات التواصل الاجتماعي لنشر خطابها الأيديولوجي واستقطاب الأفراد¹.

يساعد فهم هذه الآليات قاضي التحقيق في كشف الشبكات المرتبطة بالتنظيم إذ إن عملية التجنيد لا تتم بصورة عشوائية بل غالباً ما تتم من خلال وسطاء أو أفراد يقومون بدور المنسقين أو المجندين ومن خلال تحليل هذه العلاقات يمكن للقاضي تتبع مسار التواصل بين الأفراد وتحديد الجهات التي تقف وراء عملية الاستقطاب².

كما أن معرفة أساليب التجنيد تساعد في تفسير كيفية انتقال الأفراد من مرحلة التعاطف الفكري إلى مرحلة الانخراط الفعلي في النشاط الإرهابي فالتنظيمات المتطرفة تعتمد في كثير من الأحيان على بناء علاقة تدريجية مع الأفراد المستهدفين تبدأ بالتأثير الفكري ثم تتطور إلى مرحلة الالتزام التنظيمي ومن هنا فإن فهم هذه العملية يساعد في الكشف المبكر عن الشبكات المتطرفة وتعزيز فعالية التحقيقات القضائية في هذا المجال³.

المطلب الرابع: فهم المنظومة الشرعية للتنظيم وكشف أساليب التمويه

تعتمد التنظيمات المتطرفة التي ترفع شعار الخلافة على منظومة شرعية خاصة بها تسعى من خلالها إلى إضفاء

¹ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2019). التنظيمات الجهادية: البنية والتفكيك. الدوحة: المركز العربي.

² مركز المسبار للدراسات والبحوث (2016). الحركات الإسلامية المتطرفة: البنية الفكرية والتنظيمية. دبي: مركز المسبار.

³ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (2018). التطرف العنيف: الأبعاد والتحولات. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات.

⁴ المرصد العربي للتطرف (2019). التطرف العنيف: المفاهيم والسياقات. القاهرة: دار النشر العربية.

⁵ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (2017). التطرف والإرهاب: الجذور الفكرية والمعالجات. الرياض: مركز الملك فيصل.

نشاط عسكري أو أمني بل تعتمد أيضاً على منظومة فكرية وتنظيمية متكاملة تتضمن مصطلحات خاصة وبنية مفاهيمية محددة تُستخدم في إدارة التنظيم وتوجيه أتباعه ومن هنا فإن إدراك قاضي التحقيق لهذه المفاهيم والمصطلحات يساهم في تفسير العديد من الوقائع والأدلة التي تظهر أثناء التحقيق كما يساعده في تحليل أقوال المتهمين والوثائق المضبوطة ضمن سياقها الحقيقي فالتنظيمات التي ترفع شعار الخلافة غالباً ما تستخدم لغة خاصة تتضمن مفاهيم مثل البيعة والولاية والهجرة والتمكين وهي مصطلحات تحمل دلالات تنظيمية وفكرية تتجاوز معناها اللغوي المباشر لذلك فإن فهم هذه المصطلحات يساعد القاضي على إدراك طبيعة العلاقة بين أفراد التنظيم ومستويات القيادة المختلفة فضلاً عن تحديد طبيعة الالتزامات التي يفرضها التنظيم على أتباعه.

إن تحليل مصطلحات صرح الخلافة يتيح لقاضي التحقيق فهم الإطار الأيديولوجي الذي يتحرك ضمنه المتهمون في قضايا الإرهاب فهذه المصطلحات غالباً ما تُستخدم لتبرير الأفعال العنيفة أو لإضفاء شرعية دينية على النشاط الإجرامي فعلى سبيل المثال قد يلجأ بعض المتهمين إلى استخدام تعبيرات دينية أو تنظيمية معينة خلال التحقيق بهدف تبرير سلوكهم أو التخفيف من مسؤوليتهم الجنائية وهنا يصبح إدراك القاضي للخلفية الفكرية لهذه المصطلحات أمراً ضرورياً لتمييز الخطاب الدعائي عن الواقع القانوني كما أن فهم هذه المفاهيم يساعد القاضي في تحليل المواد الإعلامية أو الوثائق التنظيمية التي يتم ضبطها أثناء التحقيق إذ إن العديد من التنظيمات المتطرفة تعتمد على نصوص وبيانات خاصة لتوجيه أتباعها وتحديد مهامهم.

ومن جانب آخر فإن فهم تفاصيل صرح الخلافة يساهم في تمكين قاضي التحقيق من تتبع الروابط التنظيمية بين الأفراد المتورطين في القضية فالتنظيمات المتطرفة غالباً ما تعتمد هيكلًا تنظيمياً متدرجاً يقوم على تقسيمات إدارية مثل الولايات والقطاعات والأجهزة الأمنية وهو ما يعني أن أي

عنصر داخل التنظيم يرتبط بمنظومة أوسع من العلاقات التنظيمية وعند إدراك القاضي لطبيعة هذه البنية يمكنه تحديد موقع كل متهم داخل التنظيم ومعرفة ما إذا كان يشغل موقعاً قيادياً أو تنفيذياً أو لوجستياً وهذا الأمر يساعد بدوره في تحديد المسؤولية الجنائية بدقة خاصة في القضايا التي تتعدد فيها الأدوار بين التخطيط والتنفيذ والدعم كما أن فهم صرح الخلافة يساهم في تعزيز قدرة قاضي التحقيق على كشف محاولات التمويه التي قد يلجأ إليها بعض المتهمين أو الشبكات المرتبطة بهم فالتنظيمات المتطرفة كثيراً ما تعتمد على استخدام مصطلحات دينية أو تنظيمية لإخفاء طبيعة نشاطها الحقيقي أو لإضفاء طابع شرعي على أعمالها ومن خلال المعرفة الدقيقة بهذه المصطلحات يمكن للقاضي كشف التناقضات في أقوال المتهمين وتحليل الخطاب الذي يستخدمونه أثناء التحقيق وهذا بدوره يساعد في الوصول إلى صورة أوضح للواقعة الجنائية ويمنع استغلال المفاهيم الدينية أو الفكرية كوسيلة للتضليل أو التهرب من المسؤولية القانونية.

علاوة على ذلك فإن الإمام بمفاهيم صرح الخلافة يساعد قاضي التحقيق في فهم طبيعة عملية التجنيد والاستقطاب التي تعتمدها التنظيمات المتطرفة فهذه التنظيمات غالباً ما تستخدم خطاباً فكرياً ودينيّاً موجهاً لجذب الأفراد وإقناعهم بالانضمام إليها وهو خطاب يركز على مجموعة من المفاهيم المرتبطة بفكرة إقامة الدولة أو الخلافة وعندما يكون القاضي على دراية بهذه المفاهيم يصبح أكثر قدرة على تحليل مسار انضمام الأفراد إلى التنظيم وفهم المراحل التي مرّوا بها قبل المشاركة في النشاط الإرهابي.

بناءً على ما تقدم يمكن القول إن فهم صرح الخلافة بمصطلحاته وتفاصيله لا يمثل مجرد معرفة نظرية بل يُعد أداة عملية تساهم في تعزيز فعالية التحقيقات القضائية في قضايا الإرهاب فكلما كان قاضي التحقيق أكثر إلماماً بالبنية الفكرية والتنظيمية لهذه الجماعات ازدادت قدرته على تحليل الأدلة وتحديد المسؤوليات الجنائية وكشف الشبكات

5. الديوان الأمني: الجهاز المسؤول عن الاستخبارات الداخلية بالإضافة للتحقيق وملاحقة المعارضين.

-المصطلحات التنظيمية والإدارية

1. الخليفة: وهو اللقب الذي أطلقه التنظيم على زعيمه الأعلى ويُعد في نظره المرجعية السياسية والدينية والعسكرية العليا.

2. الوالي: هو المسؤول عن إدارة الولاية (المحافظة أو المنطقة) التي يسيطر عليها التنظيم.

3. الولاية: تقسيم إداري جغرافي يعتمد عليه التنظيم لإدارة المناطق الخاضعة لسيطرته.

4. الدواوين: هي مؤسسات إدارية تشبه الوزارات مثل: ديوان القضاء والمظالم، ديوان الجند، ديوان الزكاة، ديوان الحسبة، ديوان الإعلام، ديوان التعليم

5. مجلس الشورى: هيئة قيادية عليا تتولى المشورة واتخاذ بعض القرارات التنظيمية.

-المصطلحات الاجتماعية والتنظيمية الداخلية

1. المضافات: يطلق التنظيم مصطلح المضافة على المنزل أو المكان الذي يستخدمه لإيواء المقاتلين أو عقد الاجتماعات التنظيمية أو استقبال العناصر القادمة وتُعد المضافات بمثابة مراكز لوجستية سرية للتنظيم.

2. الأخوة: مصطلح يستخدمه التنظيم للإشارة إلى العلاقة التنظيمية بين أفراده بهدف تعزيز الانتماء والولاء الداخلي.

3. الأنصار: هم الأفراد المحليون الذين ينضمون إلى التنظيم داخل البلد الذي يعمل فيه.

4. المهاجرون: يطلق هذا المصطلح على المقاتلين الأجانب الذين يأتون من دول أخرى للانضمام إلى التنظيم.

-المصطلحات الشرعية والأيدولوجية

1. البيعة: إعلان الولاء والطاعة للخليفة أو لقيادة التنظيم.

2. التمكين: مرحلة السيطرة على الأرض وإقامة مؤسسات التنظيم تمهيداً لإعلان الدولة.

المرتبطة بالتنظيم ومن ثم فإن تطوير هذا الفهم المعرفي يشكل جزءاً مهماً من عملية التأهيل المهني للقضاة المختصين في مجال مكافحة الإرهاب لما له من دور في دعم العدالة الجنائية وتحقيق استجابة قانونية أكثر دقة وفعالية في مواجهة هذا النوع من الجرائم المعقدة.

في أدبيات تنظيم داعش وخطابه التنظيمي والإعلامي ظهرت مجموعة من المصطلحات الخاصة التي استخدمها التنظيم لإضفاء طابع ديني وتاريخي على أنشطته العسكرية والتنظيمية والإدارية وقد كان لهذه المصطلحات دور في إعادة تشكيل الوعي لدى أتباع التنظيم وربط مشروعه المعاصر بمفاهيم من التاريخ الإسلامي وفيما يأتي أهم المصطلحات المتداولة لدى التنظيم مع بيان معانيها في سياقها الأيديولوجي والتنظيمي:

-المصطلحات العسكرية والأمنية

1. الغزوة: يطلق التنظيم مصطلح الغزوة على العمليات العسكرية أو الهجمات المسلحة التي ينفذها ضد القوات الحكومية أو خصومه واستخدام هذا المصطلح يهدف إلى إضفاء بعد ديني وتاريخي على العمليات العسكرية من خلال ربطها بغزوات النبي في التاريخ الإسلامي رغم اختلاف السياق والشرعية.

2. الاستشهادي: يشير إلى العنصر الذي ينفذ عملية انتحارية باستخدام حزام ناسف أو سيارة مفخخة ويستخدم التنظيم لفظ "الاستشهادي" بدلاً من "الانتحاري" لتقديم العملية بوصفها عملاً دينياً بطولياً.

3. الانغماسي: هو المقاتل الذي يتوغل داخل مواقع العدو مع علمه بأن احتمال نجاته ضعيف جداً وغالباً ما يكون مسلحاً بمتفجرات وسلاح خفيف.

4. المفارز الأمنية: وهي مجموعات صغيرة مسؤولة عن الأمن الداخلي والاعتقال والتصفية داخل مناطق سيطرة التنظيم.

البعد المالي الذي يضمن استمرارية النشاط والبعد الإعلامي الذي يسهم في نشر الفكر المتطرف واستقطاب الأتباع، كما أظهر البحث أن فهم هذه البنية المركبة لا يقتصر على الجانب النظري بل يمتد ليشكل أداة عملية مهمة في تأهيل قاضي التحقيق المختص بقضايا الإرهاب إذ يمكنه هذا الفهم من تحليل الدوافع الإجرامية وتحديد الأدوار التنظيمية للمتهمين وربط الأدلة المادية بالسياق الفكري والتنظيمي للجريمة ويؤدي ذلك إلى بناء قناعة قضائية أكثر دقة وموضوعية ويعزز من قدرة القضاء على التعامل مع القضايا الإرهابية بفاعلية وكفاءة.

ويخلص البحث إلى أن تطوير المعرفة المتخصصة لدى قضاة التحقيق في مجال فكر التنظيمات المتطرفة وآليات عملها يُعدّ ضرورة ملحة في ظل تطور أساليب هذه التنظيمات وتعقيد بنيتها كما يؤكد على أهمية إدماج البعد الفكري والتنظيمي في التحليل الجنائي والقضائي وبما يسهم في دعم منظومة العدالة الجنائية وتعزيز قدرتها على مواجهة جرائم الإرهاب

وبناءً على ذلك يوصي البحث بضرورة تبني برامج تدريبية وتأهيلية متخصصة للقضاة وأعضاء الجهات التحقيقية وتعزيز التعاون بين المؤسسات القانونية والأمنية والبحثية بما يحقق فهماً أعمق لظاهرة التطرف ويسهم في الحد من آثارها على المستويين الأمني والمجتمعي.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. المرصد العربي للتطرف (2019) التنظيمات المتطرفة: البنية الفكرية وآليات التجنيد. القاهرة: دار الكتب المصرية.
2. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2019) تنظيم الدولة الإسلامية: البنية التنظيمية والاستراتيجية، الدوحة.

3. الحاكمة: مفهوم أيديولوجي يعني - وفق طرح التنظيم - أن التشريع حق حصري لله وأن الأنظمة السياسية القائمة غير شرعية.

4. الولاء والبراء: مفهوم يستخدمه التنظيم لتقسيم العالم إلى معسكر الإيمان ومعسكر الكفر.

5. دار الإسلام ودار الكفر: تقسيم ثنائي للعالم يعتمد عليه التنظيم لتبرير الصراع المسلح مع الدول والمجتمعات التي لا تخضع لسلطته.

-المصطلحات الإعلامية والدعائية

1. المؤسسات الإعلامية وهي الجهات التي تنتج البيانات الإعلامية والأشرطة الدعائية مثل: مؤسسة الفرقان، مؤسسة الاعتصام، وكالة أعمق
2. الإصدار المرئي: الفيديو الدعائي الذي ينشره التنظيم لتوثيق العمليات أو بث رسائل أيديولوجية.
3. النفير: دعوة عامة للانضمام إلى القتال أو دعم التنظيم.

-مصطلحات تتعلق بالموارد والاقتصاد

1. بيت المال: الجهة المسؤولة عن إدارة الموارد المالية للتنظيم.
2. الزكاة: الضرائب التي يفرضها التنظيم على السكان تحت مسمى ديني.
3. الغنائم: الأموال أو الممتلكات التي يحصل عليها التنظيم من العمليات العسكرية.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث يتضح أن ما يُعرف بـ صرح الخلافة المزعوم لدى التنظيمات المتطرفة لا يمثل كياناً شرعياً أو سياسياً قائماً على أسس قانونية وإنما هو بناء أيديولوجي وتنظيمي متكامل صُمم لتبرير العنف وإضفاء المشروعية على الأنشطة الإرهابية وقد بيّن البحث أن هذا الصرح يقوم على مجموعة من الأبعاد المتداخلة والتي تشمل البعد العقائدي القائم على تأويلات متشددة للنصوص الدينية والبعد التنظيمي الذي يتسم بهيكل هرمي معقد فضلاً عن

3. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (2018) التطرف العنيف: الأسباب وسبل المواجهة، أبوظبي.
4. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (2017) الجماعات المتطرفة: الأيديولوجيا والتنظيم، الرياض.
5. مركز المسبار للدراسات والبحوث (2016) موسوعة الحركات الإسلامية المتطرفة، دبي.
6. أبو زهرة، محمد (1997) تاريخ المذاهب الإسلامية. القاهرة: دار الفكر العربي.
7. الزحيلي، وهبة (2010) آثار الحرب في الفقه الإسلامي. دمشق: دار الفكر.
8. النعيمي، عبد الله (2017) التطرف الديني: الجذور الفكرية والمواجهة. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية.
9. ابن كثير، إسماعيل (2003) تفسير القرآن العظيم. بيروت: دار ابن حزم.
10. الزحيلي، وهبة (2010) التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج. دمشق: دار الفكر.
11. قطب، سيد (1993) معالم في الطريق. القاهرة: دار الشروق.
12. ناجي، أبو بكر (2004) إدارة التوحش: أخطر مرحلة ستمر بها الأمة.
13. أبو رمان، محمد، وأبو هنية، حسن (2015) تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
14. قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم (13) لسنة 2005.
15. العدواني، عبد الرحمن (2017) التنظيمات الإرهابية المعاصرة: البنية الفكرية وآليات التجنيد. القاهرة: مركز دراسات الشرق الأوسط.
16. حسن، محمود عبد السلام (2018) الإرهاب الدولي: المفهوم والتطور وآليات المكافحة. القاهرة: دار النهضة العربية.
17. عبد الحميد، محمد عبد الله (2020) الجماعات المتطرفة وبنية الفكر العنيف. عمان: دار المسيرة.
18. المائل كذلك، رقم الطبعة، رقم الصفحة، المكان الذي جرى فيه النشر، الناشر.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Hoffman, B. (2006). Inside Terrorism. Columbia University Press .
2. Lister, C. (2015). The Islamic State: A Brief Introduction. Brookings Institution Press .
3. Crenshaw, M. (2011). Explaining Terrorism: Causes, Processes and Consequences. Routledge .
3. Schmid, A. (2013). The Routledge Handbook of Terrorism Research. Routledge.
4. Bunzel, C. (2015) From Paper State to Caliphate: The Ideology of the Islamic State. Washington: Brookings Institution.
5. Lewis, B. (2010) The Political Language of Islam. Chicago: University of Chicago Press
6. Gerges, F. (2016) ISIS: A History. Princeton: Princeton University Press.
7. Hassan, H. and Weiss, M. (2015) ISIS: Inside the Army of Terror. New York: Regan Arts.
8. Wiktorowicz, Q. (2005) Radical Islam Rising: Muslim Extremism in the West. Lanham: Rowman & Littlefield
9. Cohen, D. (2014) Attacking ISIL's Financial Foundation. U.S. Department of the Treasury.
10. FATF (2015) Financing of the Terrorist Organisation Islamic State in Iraq and the Levant (ISIL). Paris: Financial Action Task Force.

16. Berger, J.M. (2018) Extremism. Cambridge, MA: MIT Press.
17. Ingram, H.J. (2016) 'Deciphering the Siren Call of Militant Islamist Propaganda', Studies in Conflict & Terrorism, 40(6), pp. 1–24.
19. Neumann, P. (2016) Radicalized: New Jihadists and the Threat to the West. London: I.B. Tauris.
20. Whiteside, C. (2017) 'Lighting the Path: The Evolution of the Islamic State Media Enterprise', International Centre for Counter-Terrorism, pp. 1–20.
18. Winter, C. (2015) Documenting the Virtual Caliphate. London: Quilliam Foundation.
11. Hansen-Lewis, J. and Shapiro, J. (2015) 'Understanding the ISIS Economy', World Development, 70, pp. 1–12.
12. Jones, S.G. and Solomon, E. (2015) ISIS Financial Structure and Funding. RAND Corporation.
13. Napoleoni, L. (2016) The Islamist Phoenix: The Islamic State and the Redrawing of the Middle East. New York: Seven Stories Press.
14. UN Security Council (2016) Report on Threats to International Peace and Security Caused by Terrorist Acts.
15. Berger, J.M. and Morgan, J. (2015) The ISIS Twitter Census. Washington: Brookings Institution.